



الموقف السياسي الفلسطيني نجح في بناء حائط صد لمواجهة الصفقة وفشل في إنجاز الوحدة وعجز عن وقف التنسيق الأمني ومنع التطبيع العربي

رأي الحدث

زمن "الفورة"

رولا سرحان

ربطة العنق، ويخطب في منصات دول العالم، عن الأمل، عن أشياء جميلة تحيي فيه الأمل، ولا يعود ليسأل سؤال الحدود، إن لا يعود يسأل معقولا، لأنه صار سؤال وجود؛ ولا يعود سؤال الدفاع بالجسد قابلا للنقاش كلغة مقاومة أخيرة، لأنها في زمن "الفورة" تبدو بلا طائفة.

زمن "الفورة" يلغي الماضي، ولا يبني عليه، لأن إدارة الصراع مع العدو، تتطلب أن يكون "المناضل" أقل رمزية، أقل بطولة، أكثر "حداقة"، أكثر فخرا بـ "التريتيبات"، بـ "المرتبات" بـ "المرتبات"، ثلاثية وجود الفلسطيني، التي تنبع من تشكل البلاد على شكل مسرح، يقوم فيه الجميع بدور "الموظف الفائز"، الذي يشتكي من ارتفاع الأسعار، ويحكي عن ضرورة شق طريق جديد، وفي ساعات الملل يلوم الطقس على تعكير صفو مزاجه، ويسأل في منتصف الأسبوع أين سنسهر ليلة الخميس؟ في زمن "الفورة" يقتنع الجميع، أنه قد قام بالواجب، وأوفى التعزية حقها في "الثائر"، فالفلسطيني الجيد لم يعد الفلسطيني الميت، بل هو الفلسطيني الفائز. وإنها لـ "فورة... فورة حتى النصر".

ما بين "الفاء" في "الفورة"، و"الثاء" في "الثورة"، مسافة زمن وقضية، ليس لأن "الفاء" تحل محل "الثاء"، فتنقص قيمة الثورة إلى أدنى معانيها فقط، بل لأنها تحل مكانها تدريجيا، لتزهق روحها، ولتخرج البلاد إلى الشارع عارية لا شيء يقي سوء عورتها أمام الجرافة والجندي والأسلحة والأرض المصادرة والشهيد المنكّل به والأسير المصلوب خلف القضبان.

أما حاملو الراية، فقد ظلوا يرددون منذ أن اتبعوا نهج "الفورة"، وفي الغرف المغلقة، أن كل "ثورة"، لا يتبعها تحرر، تقتضي إدخال الناس، في صمام تفرغي، يظل يخرجهم، نحو حالة أقرب ما تكون إلى فورة ركة القهوة على النار، تزول آثاره بمسحة بقطعة قماش مبللة. وهي قطعة تشبه قطعة الثياب التي حمت جسد محمد الناعم، أمام أعين الكاميرات، والأعين المفجوعة وهي تراقب المشهد، فظل جسده المشنوق على يد الدبابة متماسكا بل واقفا، رغم هتك الدبابة به.

في زمن "الفورة"، يُعاد إنتاج التفاصيل الصغيرة والمعاني الكبيرة؛ فيصيح المناضل "الثوري"، مناضلا "فوريا"، من أبرز صفاته، أنه أكثر أناقة من "الثوري"، يرتدي

ملف العدد

تحميل السلطة والقوى السياسية مسؤولية عدم ارتقاء تحرك الشارع لمستوى خطورة الصفقة

الموقف السياسي الفلسطيني نجح في بناء حائط صد لمواجهة الصفقة وفشل في إنجاز الوحدة وعجز عن وقف التنسيق الأمني ومنع التطبيع العربي

■ بحاجة إلى خطوات جادة ومسؤولية وقانون لمعاقبة المطبوعين على المستوى الفلسطيني والعربي والإسلامي

■ حالة عدم الثقة ما بين الشارع والقيادة السياسية أحد أسبابها عدم التزام القيادة بتنفيذ قراراتها

■ تنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي أحد أبرز مقومات تحويل المقاومة الشعبية بمستواها الراهن إلى انتفاضة شاملة في وجه الاحتلال

■ استفاق البعض على انتهاء حل الدولتين وفي الواقع لغت إسرائيل هذا الحل بدون ضم

من أجل إحباطها، لأن هناك الولايات المتحدة وإسرائيل كما هو واضح تنظران إلى تنفيذ هذه الصفقة من جانب واحد بإجراءات أحادية الجانب بما في ذلك ضم المساحات التي تخصصها هذه الصفقة إلى إسرائيل في الغور والمستوطنات في الضفة الغربية، وكذلك الأمر فيما يتعلق باللاجئين وغيرها من القضايا التي تشكل عناوين الحل أو تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي». ولذلك يؤكد عبد الكريم، على «أن مواجهة هذه الخطة لا تكفي، بالإجماع الفلسطيني على الرفض وإنما لا بد من مواجهة أحادية الجانب بخطوات تبرز عناصر القوة الفلسطينية وتجعل مثل هذه الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية المدعومة أمريكياً عملية مكلفة وذات ثمن».

الموقف الفلسطيني الرفض شكل حائط صد لتخاذل السياسيين والقادة العرب

ويرى القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، أن الموقف الرسمي والفصائلي والشعبي الفلسطيني الموحد الرفض لصفقة ترامب شكل حائط صد للمواقف المتخاذلة للكثير من السياسيين والقادة العرب. مؤكداً على أن الموقف الفلسطيني الرسمي الرفض للصفقة الذي أعلنه الرئيس محمود عباس وعدم التعاطي معها، يجد إجماعاً واصطفافاً وطنياً موحداً معه في هذا الموقف تحديداً، وقال: «هذا الموقف مهم ومطلوب وبدون ذلك سيكون هناك تشجيع لبعض المهرولين العرب لقبول الصفقة». ولكن البطش، يؤكد أن «هذا الموقف يستدعي الحراك الشعبي في

إن كانت القيادة الفلسطينية بمختلف مستوياتها نجحت بتحركاتها السياسية والدبلوماسية في محاصرة صفقة القرن، عربياً وإسلامياً وأفريقياً وأوروبياً وأمماً؛ فإنها فشلت لغاية الآن في الاستجابة لمطالب الشعب وقواه وفصائله وهيئاته المحلية والمجتمعية في إنجاز الوحدة الوطنية، وإعادة ترتيب البيت الداخلي، مثلما عجزت عن ترجمة قراراتها لأفعال ترتقي لمستوى خطورة ما تتعرض له القضية الوطنية من تصفية، بوقف التنسيق الأمني وسحب الاعتراف بدولة الاحتلال، وإعادة النظر بدور السلطة الوظيفي، والإعلان رسمياً عن وقف العمل باتفاقات أوسلو وملحقاتها، كما أن ضعف الفصائل ووهنها وغياب التأثير الفلسطيني الرسمي في الدول العربية شجع وحفز عدداً من الأنظمة العربية لتسارع نحو التطبيع مع دولة الاحتلال بدون مقدمات.

وبيّنما أكد نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قيس عبد الكريم «أبو ليلي»، على أهمية الإجماع الوطني الفلسطيني على رفض الصفقة واعتبارها غير ذات صلة وغير قابلة لأن تكون أساساً للحل أو المفاوضات، قال: «هذا لوحده غير كاف

خاص الحدث

المطلوب مواجهة تجعل الاعتداءات الإسرائيلية المدعومة أمريكياً عملية مكلفة



البنك الإسلامي الفلسطيني
Palestine Islamic Bank

أسعار مميزة لصرف العملات



تمتع بأفضل سعر صرف
من خلال:

- إسلامي أونلاين
- إسلامي موبايل
- الصراف الآلي

في أي وقت

أفضل سعر

التطبيق متوفر مجاناً من خلال



أما الأستاذ في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت د. جورج جقمان، فيرى أنه ليس بمقدور السلطة الفلسطينية سوى التحرك على المستويين القانوني والدبلوماسي، وهو ما قامت وتقوم به؛ فدعت جامعة الدول العربية للانعقاد على مستوى وزراء الخارجية العرب، ومن ثم الدول الأفريقية، ولجأ الرئيس محمود عباس إلى الأمم المتحدة، والآن يوجد مشروع في مجلس الأمن ستتخذ أمريكا ضده (فيتو) ومن ثم ستلجأ السلطة والرئيس عباس إلى الجمعية العمومية. وقال: «لست متأكدا إذا كان بمقدورها أن تعمل أكثر من هذا، بمعنى محاصرة دبلوماسية على صعيد عربي ودولي ما أمكن ذلك لإفشال خطة ترامب».

استفاقة البعض على أن حل الدولتين بالفهم الفلسطيني انتهى ويرى د. جقمان، أن الميزة الوحيدة من منظور فلسطيني لصفقة ترامب هي «أنه ربما استفاق البعض على أن حل الدولتين بالفهم الفلسطيني انتهى، وفي الواقع لغت إسرائيل هذا الحل بدون ضم، وكل ما يلزم هو أن تجد خارطة ليس فقط للمستوطنات وإنما للأماكن التي يسمونها بالنمو الطبيعي للمستوطنات المسيطرين عليها والمحميات الطبيعية وتوسيعها والأماكن العسكرية المغلقة والأراضي المحيطة بالشوارع الالتفافية 200 متر من كل جهة، وبالنتيجة فإنهم ألغوا حل الدولتين كأمر واقع، وبالتالي فإن هذه الاستفاقة إن كانت حصلت عند السلطة والفصائل والجميع علينا أن نفكر للمستقبل».

ويتساءل د. جقمان، «إذا كان المشروع الوطني المتمثل بحل الدولتين قد انتهى بالفهم الفلسطيني له، ما هو المشروع الوطني الجديد؟ نحن الآن نصف السكان في فلسطين التاريخية، فلو وجدت استراتيجية ماذا يمكن أن نعمل معها أو فيها؟».

الفعل الشعبي يجب أن يتساوى مع حجم الموقف الراض للصفقة

وبينما دعا البطش، إلى أن يتساوى الفعل الشعبي في الميدان بحجم الموقف الفلسطيني الراض لصفقة القرن التي وصفها بالزلزال الذي يستهدف القضاء على الفلسطينيين في كل مكان وبخاصة في قلب الحدث الجوهري وهو الضفة الغربية والقدس، وقال: «لا بد أن يكون قلب الحدث التحرك في الضفة الغربية، بمعنى لا بد من تحرك جماهيري في الضفة الغربية بشكل أساس بالاستناد إلى دعم الجماهير في غزة وفي القدس وفي 48 الشتات، هذا الأمر هو الأساس».

التحرك الشعبي لم يرتق لمستوى خطورة الحدث

مواقفهم تجاه هذه القضية المفصلية».

الموقف السياسي الفلسطيني كان قويا

وإن كان يتفق إلى حد ما المحلل والخبير في الشؤون السياسية خليل شاهين، مع الآخرين حول أن مستوى الخطاب السياسي كان جيدا؛ حيث سارع الموقف الرسمي قبل الإعلان الرسمي عن الصفقة بتأكيد الرفض الفلسطيني لمضاميتها، ورفض اعتبارها أساسا لاستئناف العملية التفاوضية، ولذلك فإنه يرى أن الموقف السياسي الفلسطيني كان أحد العوامل المهمة في بناء حائط صد سياسي لمواجهة هذه الصفقة على مستويات عدة، بكل القطاعات والفئات الفلسطينية بما في ذلك القطاع الخاص، وعلى المستوى العربي والإسلامي والدولي فيما يتعلق بمواقف عدد من الدول الداعمة للفلسطينيين والتي اعتبرت الصفقة ما قبل أو بعد الإعلان عنها لا يمكن أن تشكل أساسا لعملية تفاوضية، ولذلك فإنه يؤكد أن الموقف السياسي الفلسطيني كان قويا.

وهو ما يعتقده منسق اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان، صلاح الخواجا، الذي قال إن «التحرك الرسمي على كل المستويات العربية والإسلامية والأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والأوروبي، كان هناك تجنيد للموقف السياسي ومحاصرة ترامب في عدد من القارات والدول بضمنها الدول الكبرى».

فجوة ما بين الخطاب الناري والفعل الميداني

ولكن شاهين قال: «عندما نأتي إلى الجانب العملي وترجمة الموقف السياسي إلى إجراءات قادرة ليس فقط على إحباط الإعلان عن الصفقة؛ بل وكذلك إلى إحباط حلقاتها الكارثية على الأرض، أعتقد أن هناك تقصيرا كبيرا من قبل الجانب الفلسطيني، ولذلك فإن هناك الفجوة ما بين الخطاب الناري الفلسطيني وما بين الفعل الجاري على الأرض».

وأشار شاهين، إلى أن هناك خطوات كان ينبغي اتخاذها بتوجيه رسائل واضحة بأن الفلسطينيين عازمون على إعادة تشكيل التوجه الاستراتيجي خلافا لما حدث خلال الثلاثة عقود الماضية، بمعنى آخر عندما تكون هذه الصفقة مطروحة للتفاوض، فإن الحديث عن مفاوضات يبدو خارج السياق، والحديث عن إمكانية التفاوض مع الإسرائيليين المباشر وبمعزل عن أي وساطة أمريكية يصبح أكثر إضرارا من الموقف الذي يقول بأننا لن نتفاوض على أساس صفقة القرن.

دبلوماسية فلسطينية تحاصر صفقة ترامب عربيا ودوليا

الشارع للتعبير من خلال حراك جماهيري في كل أماكن التواجد الفلسطيني (في غزة والضفة والقدس و48 ومخيمات الشتات) رفضا للصفقة لأنها تستهدف الوجود الفلسطيني وعلى رأسه حق العودة إلى فلسطين وتهويدها واعتبارها أرضا للصهاينة وللدولة اليهودية».

مطالبة السلطة ومنظمة التحرير بوقف اللقاءات الطبيعية والتنسيق الأمني

وطالب البطش، السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بوقف كل أشكال التعاون واللقاء والاتصال مع العدو الصهيوني، وقال: «لا بد من وقف كل أشكال التنسيق الأمني مع العدو، ووقف اللقاءات الطبيعية كما حصل مؤخرا في ما يسمى بـ (برلمان السلام الصهيوني)، فلا يمكن مطالبة الشارع بالخروج للتظاهر فيما نرى عينات ونماذج من بينها وزراء سابقين أو أطراف وقوى وطنية فلسطينية تشارك في اللقاءات مع إسرائيليين وهو ما يؤثر على الشارع الفلسطيني».

خطاب الرئيس لدقى قبولا لدى المجتمع الدولي

ولا يختلف عضو المجلس الثوري لحركة فتح رائد رضوان مع البطش فيما يتعلق بموقف القيادة الفلسطينية من الصفقة، وتجلي «بقيام الرئيس عباس بحركة دبلوماسية سياسية خاطب فيها العالم بلغته، وأوصل رسالة الشعب الفلسطيني إلى المجتمع الدولي، وتميز بحكته السياسية في مخاطبة المجتمع الدولي بشرعيته التي يحاول القفز عنها رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكي دونالد ترامب في صفقتهما، وبالتالي فإن الجهد السياسي الذي قام فيه الرئيس عباس هو جهد مستمر وأعتقد أنه استطاع إيصال رسالة تدحض فيها نوايا الإدارة الأمريكية ولاقت قبولا لدى المجتمع الدولي».

الأخطر من الصفقة.. تنفيذها

ويرى رضوان أن «الأخطر هو ما ينتظر الشعب الفلسطيني من بدء إسرائيل في تنفيذ بعض مخططاتها التوسعية على حساب الأراضي الفلسطينية المسلحة بصفقة ترامب على اعتبار أن الإدارة الأمريكية ستسعى إلى تطبيقها وفرض سياسة الأمر الواقع». وطالب رضوان، القوى الوطنية والمجتمع الفلسطيني بشكل عام، بالاستعداد لهذه المعركة والتي هي «أخطر من إعلان الصفقة، وستبدأ إسرائيل بتنفيذ ما أعلنه ترامب في صفقته بشكل واضح لبعض القرارات التي في البداية ستستهدف على الأقل منطقة الأغوار وشمال البحر الميت، كما طالب العرب بجدية أكثر في





يتعلق بإعادة النظر مع الاحتلال، ويشعر المواطن الفلسطيني بأن العلاقات مع الاحتلال تتغلب على الرغبة أو القرارات المتخذة بشأن إنهاء هذه العلاقة».

ويستدل شاهين على ذلك بشواهد عديدة، قال إنها «تدفع المواطن لعدم الذهاب إلى مواجهة ما لم يشعر بأن هناك جدوى للمواجهة وللتضحية التي يمكن أن تقدم في سياق هذه المواجهة، نحن في حالة اشتباك متقطعة مع الاحتلال الإسرائيلي منذ نهاية العام 2015 على الأقل، تخللتها محطات مهمة أهمها معركة بوابات الأقصى وكلها لم يجر استثمارها وتطويرها، وعلى العكس يشعر المواطن أن السلطة نفسها حاولت احتواء مثل هذه الحركات والتي في جوهرها كانت حركات شبابية، والمواجهة الذاتية مع الاحتلال عبر عمليات مختلفة».

لذلك قال شاهين: «عندما لا تقدم القيادة على تطوير الفعل الشعبي وخاصة من خلال تشكيل قيادة وطنية موحدة، وعندما لا تقدم على تشكيل مرجعية وطنية تدير شؤون الفلسطينيين في القدس وتنظم مواجهتهم مع الاحتلال عن المدينة المقدسة ومقدساتهم الدينية، وعندما لا يتم تعزيز صمود المواطن من خلال سياسات تبني على العدالة الاجتماعية وخاصة استمرار التوزيع غير العادل لموازات السلطة الفلسطينية بشكل يخل بمتطلبات الصمود منها دعم الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ كل ذلك لا يقدم للمواطن الفلسطيني بأن السلطة جادة في الدخول في مواجهة سياسية وميدانية تتصدرها وتقودها هي، لذلك في غياب استراتيجية شاملة وغياب قيادة ميدانية، أعتقد أنه يصعب الحديث عن تطور الفعل الشعبي إلا عندما نصل إلى مفترق طرق يشعر فيه الفلسطيني العادي بأن وجوده ومصالحه مهددة على أرض وطنه عندها قد نشهد تطور أشكال من زمام المبادرة بأيدي الشارع كما حدث في الانتفاضة الأولى، وهذا يبقى احتمالاً قائماً، وعندما يحدث ذلك فإن الحركة السياسية الشعبية بحد ذاتها يمكن أن تفرغ قاداتها، أما في غياب هذه القيادات الشعبية فلا أعتقد أننا سنكون أمام فعل قريب».

ويرى شاهين، أن التغيير المطلوب في المقاربة التي تعتمدها القيادة الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال وعدم التمسك بسياسة البقاء للسلطة الفلسطينية لأنها بحد ذاتها تحتاج إلى إعادة النظر في بنيتها وبشكل خاص بنية المؤسسة الأمنية وفي وظائفها، عندما يرى الفلسطيني أن السلطة تتصرف وكأن شيئاً لا يحدث على الأرض وتواصل الحياة بشكل اعتيادي وعلاقة اعتيادية مع الاحتلال، أعتقد أننا قد نشهد محاولة لردم فجوة عدم ثقة بين المواطن وما بين السلطة الفلسطينية».

موقف القيادات يجب أن يكون رافعة لموقف الشارع الرفض

ولكن البطش قال مستدركا: «إن أردنا أن نكون جادين في تصليب موقف الشارع كموقف رافض؛ يجب أن تحمي القيادات بموقفها

فيما يعتقد الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية د. مصطفى البرغوثي، أن أكثر ما يؤثر بشكل فعال وقوي في الجانب الإسرائيلي وفي تعزيز ثقة الشعب الفلسطيني بالحزم والإصرار هو الحراك الشعبي على الأرض والذي يجب تعزيزه باستمرار الأفعال الكفاحية في جميع المناطق الفلسطينية ضد الصفاقة. وفي إطار التحضيرات للحراك الشعبي قال الخواجا: «إن ما جرى في المناطق الفلسطينية، هناك ما يمكن البناء عليه، ولكن نحن الآن لسنا بحاجة لردات فعل وحركة مؤقتة وإنما الضمانة لاستمراريتها هي وحدة الموقف والقرار السياسي الفلسطيني ووحدة الفصائل، وهذا يتطلب وقف وتعليق أي اتفاقيات مع دولة الاحتلال، والبدء بالتحضير لوحدة فلسطينية تتبنى استراتيجية مواجهة على الأرض لتصبح كل الأرض الفلسطينية مناطق مواجهة مع الاحتلال وضد الصفاقة».

فصائل منظمة التحرير متقاعدة

ويتوقع د. جقمان، أن يظهر رد الفعل الشعبي بشكل كبير وواسع بعد إقدام إسرائيل على الضم كما هو متوقع بعد الانتخابات في إسرائيل، عندها قد يكون الوضع مختلفاً على الأرض. أما بالنسبة للفصائل الفلسطينية فقال دقمان، إنها متقاعدة منذ زمن، هناك 12 فصيلاً متقاعداً في منظمة التحرير، ولا يوجد لها قاعدة شعبية، هناك حركة حماس وهي حالياً محاصرة في قطاع غزة، وهناك حركة فتح وهي ليست شيئاً واحداً وإنما مجموعات مختلفة وهناك مغتربي فتح، فوضعها الداخلي مهلهل».

إجباط الشارع من الأداء الرسمي

وإن كان يرى عبد الكريم، أن المسيرة المركزية التي جرت في مركز رام الله بالمهمة والضخمة، ولكنه قال: «كانت بجهد تعبوي فصائلي أكثر منه شعبي طوعي مباشر؛ فالانضمام الشعبي إلى هذه الحركة لكي تتحول إلى انتفاضة شاملة بحاجة ليس فقط إلى حث وتوعية وتعبئة من جانب الفصائل، وإنما أيضاً بحاجة إلى قرارات سياسية تعطي للشارع يقيناً بأن المعركة التي نخوض هي معركة حاسمة، وبالتالي تزيد من زخمه واندفاعه نحو المشاركة كما كان الحال عند اندلاع الانتفاضتين الأولى والثانية».

وقال مستدركا: «نحن بحاجة إلى هذا، ولذلك فإن القرارات المطلوب تنفيذها هي قرارات المجلسين الوطني والمركزي وهي ليست فقط عملية إعادة نظر للعلاقة مع إسرائيل خروجاً من نفق أوصلو؛ وإنما هي أيضاً واحدة من أبرز مقومات تحويل المقاومة الشعبية بمستواها الراهن إلى انتفاضة شاملة في وجه الاحتلال».

حالة عدم الثقة ما بين الشارع الفلسطيني وما بين القيادة السياسية

في حين يؤكد شاهين، على حالة عدم الثقة ما بين الشارع الجمهور الفلسطيني وما بين القيادة السياسية وقال: «أحد أسبابها أن القيادة التي سبق واتخذت قرارات لم تلتزم بتطبيقها وخاصة فيما

فإن رضوان يرى أن التحرك الشعبي لم يكن بمستوى خطورة الحدث رفضاً للصفقة، وقال: «كان المطلوب من القوى السياسية والوطنية تحويل هذا التحرك إلى تحرك ثابت ومستمر لا يكون مرهوناً ومبنياً على دعوات وتنظيم مسبق لهذه النشاطات، فمن يتحمل المسؤولية في ذلك؟ القوى السياسية والوطنية»، التي طالبها أن يكون لها موقف أكثر وضوحاً وأن يكون لديها استعداد أكثر تجاه تحمل مسؤولياتها.

وتعقياً على تجمعات المتفرجين من الشباب على المتظاهرين وعدم مشاركتهم في نقاط المواجهة مع جيش الاحتلال إلا أن يشاهدوا مشاركة أبناء المسؤولين في تلك المظاهرات والمواجهات، قال رضوان: «أعتقد أن هذا غير مبرر للمتفرجين على المتظاهرين، وهي تعبير عن عدم تحمل المسؤوليات، فالشعور الوطني نابع من إيمان فردي وجماعي في مقاومة ومناهضة الصفاقة والاحتلال، وبرأيي، إن ربط حركة أي نشاط بشروط مسبقة يعبر عن تدني مستوى التفكير الوطني».

وأضاف: «القضية غير مرتبطة بأبناء مسؤولين أو غيرهم، وإنما بمصير الشعب الفلسطيني، وبالتالي الكل تستهدفه الصفاقة سواء كان مسؤولاً أو ابن مسؤول أو مواطناً، الكل سيدفع الثمن، إن بقينا نحاكم الناس ضمن هذا المعيار سنتعرض لمشكلة حقيقية لن نقدر على مواجهة خطورتها».

انتفاضة شعبية شاملة ينخرط فيها الشعب كله

بينما طالب عبد الكريم بالارتقاء بالفعل الشعبي من المستوى الراهن والذي هو مستوى مقاومة شعبية تعتمد بالدرجة الرئيسية على القوة الذاتية للفصائل والمؤسسات الفلسطينية إلى انتفاضة شعبية شاملة ينخرط فيها الشعب كله وقال: «هذا طبعاً ليس عملية ذات طبيعة تعبوية تنظيمية وإنما أيضاً عملية سياسية تتطلب إجراءات من القيادة السياسية تملأ الشارع يقيناً بأن المعركة التي نخوض هي حاسمة، وبالتالي تدفعه إلى ميادين المواجهة وعلى رأس هذه الإجراءات تنفيذ قرارات المجلس الوطني والمركزي التي أعلن أكثر من مرة عنها وعن البدء بتنفيذها دون أن يتم ذلك على أرض الواقع بما في ذلك التحرر من التزامات أوصلو المحجفة التي أدارت إسرائيل الظهر لها والتي نقضتها وأعلن أكثر من مرة عن الإقدام على تنفيذ قرارات تنطوي عليها خطة ترامب ننتياهو وهذا يعني عملياً سقوط هذه الاتفاقات».

وأضاف: «إذ لا بد من خطوات تترجم وقف التنسيق الأمني والمقاطعة الاقتصادية وإعادة النظر في الاعتراف بدولة إسرائيل، بعد أن كادت تتحول إلى دولة إسرائيل الكبرى على حساب الأرض الفلسطينية بكاملها».

الحراك الشعبي المتواصل على الأرض يؤثر في الجانب الإسرائيلي



صياغة استراتيجية سياسية ونضالية كفاحية

ويطالب شاهين بصياغة استراتيجية سياسية ونضالية كفاحية، تؤكد على أن الفلسطينيين جادون في النضال من أجل إسقاط حلقات هذه الصفقة وفي مقدمة ذلك إنهاء الانقسام الفلسطيني، وقال: "جرى الحديث عن لقاءات، ولكن على أرض الواقع لا يبدو أننا قريبون من إحداث اختراق في الانقسام، علما بأن استعادة الوحدة الفلسطينية تقدم مزايا عديدة للجانب الفلسطيني ربما أولها أن الفلسطينيين موحدون في الضفة وغزة كما هو الحال في الشتات أيضا برفض هذه الصفقة وإسقاطها، وثانيا إسقاط أية مخططات تحاول من خلالها الحكومة الإسرائيلية على الأقل أن تعزز انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وثالثا هذه الأداة التي تمكن التوافق على استراتيجية للعمل النضالي وليس فقط انطلاقا من قطاع غزة وكذلك في الضفة الغربية.

إلى جانب ذلك، أكد أن القرارات التي سبق وأن اتخذت في المجلسين الوطني والمركزي "لا تطبق بل وعلى العكس، الخطوات المتبعة تأتي في إطار يبدو أحيانا معاكسا ومختلفا مع هذه القرارات التي من حيث الجوهر أكدت على ضرورة إعادة النظر في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بما في ذلك سحب الاعتراف بدولة الاحتلال الذي لم يسبق له في التاريخ، وضرورة الخروج ولو بشكل تدريجي من اتفاق أوسلو والقيود المجحفة التي فرضتها ملاحق اتفاق أوسلو الاقتصادية والأمنية وكذلك المدنية".

وشدد شاهين، على ضرورة إعادة النظر في شكل ودور وظائف السلطة الفلسطينية، رغم أن هناك تأكيدا على أعلى المستويات من المسؤولين الفلسطينيين بما في ذلك الرئيس عباس بشأن إعادة النظر في وظائف السلطة، إلا أن ما نشهده معاكس تماما وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق الأمني واستمرار الروابط الاقتصادية خلافا للقرارات التي تؤكد على ضرورة الانفكاك الاقتصادي عن دولة الاحتلال واقتصادها.

لذلك يعتقد شاهين، أن البدء في تنفيذ هذه القرارات كان يمكن أن يؤكد على أن الفلسطينيين يقرنون أقوالهم بأفعال واضحة ومحددة، وليس المطلوب الذهاب إلى إجراءات غير محسوبة أو كلفتها كبيرة على الشعب الفلسطيني، بل الشروع بخطوات متدرجة تراكمية يمكن البناء عليها.

وطالب شاهين، بضرورة نقل المهام السياسية للسلطة الفلسطينية إلى منظمة التحرير، "وهذا الأمر متاح ويمكن وهو قرار فلسطيني وفي جوهره ضرورة إنهاء المهام السياسية لوزارة الخارجية وإحالتها مرة أخرى إلى منظمة التحرير من خلال الدائرة السياسية، والمطلوب أيضا اتخاذ إجراءات من

عباس حتى يرتبوا أوراق عملهم».

الوحدة الوطنية خيار لا بديل عنه وبدونها لن تسقط الصفقة

ويعتقد القيادي في الجهاد الإسلامي، أن الوحدة الوطنية خيار لا بد منه، فهي واجب وطني على كل فلسطيني لمقاومة الصفقة، وبدون وحدة وطنية حقيقية وإنهاء الانقسام وبرنامج عمل وطني، لن يكون هناك إسقاط للصفقة، «لذا نحن نحتاج إلى سرعة إتمام هذا التحرك، وإلى جدية أكثر في التحركات لإنهاء الانقسام وإنجاز الوحدة، فلا يوجد مبرر على الإطلاق لبقاء حالة الانقسام، ولا يمكن لأي فريق أن يسقط الصفقة لوحده أو أن يهزم الاحتلال بمفرده». وقال البطش: «عدم إنجاز الوحدة هي مسؤولية من يجعجع ومن يطحن الهواء وليست مسؤولية من هو ضحية الانقسام والاحتلال، والشعب يتعامل بجدية عالية مع استعادة الوحدة الوطنية أمام المخاطر المحدقة بالقضية، وبدونها لا يمكن هزيمة المشروع الصهيوني».

تردد وتباطؤ في إنجاز الوحدة وتشكيل قيادة وطنية موحدة

بينما يأمل د. البرغوثي، أن يشهد الشعب قريبا إعلان وحدة وطنية تستجيب لخطورة ما يتعرض له القضية والوطن والشعب، وقال «ولكن في نهاية الأمر فإن ذلك يعتمد أساسا على حركتي فتح وحماس»، ودعا إلى تحقيق الوحدة وتشكيل قيادة وطنية موحدة في إطار منظمة التحرير بأسرع وقت ممكن، لكنه يأسف لأن الأمور في هذا المجال ما زالت متأخرة مع وجود تردد وتباطؤ.

ويرى البرغوثي، أن هذا يتطلب من الجميع بذل كل جهد ممكن لتجاوز هذه العقبة الخطيرة، كما لا بد من إجراءات لتنفيذ ما وعد به الفلسطينيون أكثر من مرة خاصة قرارات المجلس المركزي فيما يتعلق بوقف التنسيق الأمني والتحرر من كافة القيود التي فرضت على الشعب الفلسطيني في اتفاقيات لم تحترمها إسرائيل ولا تطبقها أصلا.

ولكن د. جقمان لا يوافق وجهة نظر تمتمين الجبهة الداخلية والإسراع في إنجاز الوحدة لتقوية الموقف الفلسطيني، وقال: «يتم الحديث كثيرا عن الانقسام وطبعاً هو شيء سيئ كثيراً وله أهمية، ولكن ليس هذا هو رقم واحد، وإنما يندرج من حيث الأهمية في المرتبة الثانية ورقم واحد يجب أن يكون هناك اتفاق على ما العمل؟ وعندما يتم الاتفاق على ما العمل فإننا نتحدث عن تقاسم السلطة سواء في غزة أو الضفة وليس هذا الموضوع فهو موضوع فصائلي».

هذا الحراك من خلال سحب الاعتراف بإسرائيل، كرد على هذه الصفقة ووقف كل أشكال التنسيق وإلغاء اتفاق أوسلو، بالإضافة إلى إنجاز اللقاء الوطني العاجل لاستعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام.

وصول وفد المنظمة لغزة بداية الطريق لزيارة الرئيس عباس وترتيب البيت

ودعا القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، إلى سرعة عقد اللقاء بين الرئيس محمود عباس والفصائل الفلسطينية لإنهاء ما وصفه بالانقسام المهزلة، معتقدا أن قدوم وفد منظمة التحرير بمن فيهم «فتح» إلى غزة سيكون بداية الطريق لترتيب عقد هذا اللقاء والتحضير الجيد لقدوم الرئيس عباس إلى غزة ثم البدء بخطوات إعادة بناء المشروع الوطني والخروج من نفق أوسلو والتسوية السياسية وعودة الصراع إلى طبيعته.

وأوضح بقوله: «لقد شاركنا في لقاء خماسي في غزة وتم إنجاز لقاء بين حركتي فتح وحماس بحضور الجهاد والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، واتفقنا على ترتيب قدوم الوفد الفلسطيني وعلى الأقل كي نظهر بموقف موحد، واتفقنا على أن يكون يوم الأربعاء الماضي وفقا لظروف الضفة الغربية كي نعلن خلاله موقفا وطنيا رافضا لصفقة القرن ثم يجري لقاء بين فتح وحماس ولقاءات فصائلية مع الوفد، وللأسف هذا لم يتم حتى اللحظة ربما بسبب زيارة الرئيس عباس إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن».

وقال: «ننتظر قدوم وفد منظمة التحرير وفي مقدمتهم حركة فتح من أجل وضع الترتيبات وتهيئة الظروف لقدوم الرئيس عباس إلى غزة أو على الأقل لعقد جلسة طارئة للأمناء العاميين معه». ويأمل البطش، النجاح في تهيئة الظروف لعقد لقاء موسع بين الرئيس والفصائل حتى يعلنوا معا استعادة الوحدة وحماية المشروع الوطني وكذلك اتخاذ القرارات المصيرية المطلوبة لمواجهة صفقة القرن.

وأكد البطش، على أنه بدون هذا المستوى من الاجتماع واللقاء والتفصيل، «نصبح نحن من يبيع الوهم إلى أصحابه ونطحن الهواء طحنا، يجب أن تكون هناك جدية ورغبة حقيقية نأمل أن نراها بسرعة».

وقال: «نأمل أن يتم تبليغنا بوصول وفد منظمة التحرير وفتح، ونحن جاهزون لنعمل بكل طاقتنا من أجل إنجاز هذه المهمة وإنهاء الانقسام».

وأضاف البطش، «دعونا الرئيس إلى سرعة القدوم إلى غزة لكي يلتم الشمل، وهذا يستدعي التحضير الجيد، بمعنى لا بد من لقاءات وطنية مسبقة، ولا بد من لقاء الأمناء العاميين مع الرئيس

وإن كان البرغوثي يرى أن التطبيع العربي لا يلام عليه الفلسطينيين، ولكنه يؤكد وجود قصور بالعمل على المستوى الدولي "فنحن بحاجة لبذل جهود أكبر للتصدي للوبي الإسرائيلي خطير يقوم بجهود كبيرة".

أما على الصعيد العربي، فيعتقد د. البرغوثي، أن ما جرى في الجامعة العربية وفي منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي، جسد نشاطا إيجابيا لعزل نشاط التطبيع، إضافة إلى ذلك عندما ترفض الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي ومجلس التعاون الإسلامي وروسيا والصين واليابان والاتحاد الأوروبي كلها التعاطي مع صفقة القرن، هذا يعني أن الموقفين الإسرائيلي والأمريكي في عزلة.

ولكنه قال: "على الصعيد العربي، نعرف أن هناك جملة من الضغوط، وأن هناك تواطؤا أحد أبرز أشكاله كان حضور ثلاثة سفراء عرب لجريمة الإعلان عن الصفقة، وهذه كانت طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني، لذلك نحن في معركة ضغوط أمريكية خاصة على بعض الحكام الذين يحتاجون إلى حماية أمريكية من أجل التطبيع مع إسرائيل، ولكن نحن في معركة مع إسرائيل تضغط ونحن نضغط بالمقابل ويجب أن نتظاهر جهود الجميع للحد من التطبيع بكل أشكاله، إنما نحن في معركة ممتدة على مستوى العالم، ربما النضال الفلسطيني يجري في ظروف غير مسبوقة بالنسبة لأي نضال في السابق وهي أن الجبهة هي كل العالم، وليس فقط الأرض الفلسطينية".

التطبيع مع إسرائيل يعبر عن انهيار القيم والأخلاق السياسية

أما الخواجا، فاعتبر الهولة العربية وحتى الفلسطينية للتطبيع مع إسرائيل؛ هي انهيار في القيم والأخلاق السياسية، وقال: "مع كل أسف، غياب وجود قوة رادعة سياسية وتمييع الموقف السياسي في إطار تجميد كل القرارات التي اتخذت في المجلسين الوطني والمركزي هي التي ما زالت تسمح للمطبعين أن يستمروا في حملاتهم التطبيعية، فنحن بحاجة إلى خطوات جادة ومسؤولة وأن يكون هناك قانون لمعاقبة من يجري عمليات تطبيع على المستوى الفلسطيني والتصدي لكل دولة عربية أو إسلامية تقيم علاقة مع دولة الاحتلال وتغلب عملية التطبيع على إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة".

غزة، ولكن لا بد من تتويج هذا كله بقاء حوار مفتوح ومقرر على أعلى المستويات برئاسة الرئيس عباس وبحضور الأمناء العامين من أجل بلورة استراتيجية موحدة لمواجهة هذه الصفقة، ومن أجل تنفيذ القرارات والاتفاقات التي تمت بشأن توحيد مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير وإجراء انتخاباتها.

طعنة في خاصرة وظهر شعوبها قبل الفلسطينيين

ويأسف رضوان لموقف العرب، وقال: "حتى الآن سواء من جامعة الدول العربية أو من بعض الدول العربية؛ لم يرتق موقف العرب إلى المستوى المطلوب وتفوق عليه موقف بعض الدول الراض للصفقة كالاتحاد الأوروبي".

وأضاف عضو المجلس الثوري: "موقف الدول العربية التي حضرت وتساققت مع صفقة ترامب لا يمثل إرادة شعوبها وهو طعنة في ظهر شعوبها قبل أن يكون طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني، وموقفها هذا تعبير عن انقسام واضح ما بين الموقف الرسمي لبعض هذه الدول المتساققة وما بين الإرادة الشعبية لهذه الشعوب".

ويعتقد رضوان، أن موقف بعض الدول العربية ربما لا يعبر عن إرادة شعوبها، وبالتأكيد هو طعنة ليس في خاصرة الشعب الفلسطيني وإنما بيع للشعب الفلسطيني وتركه وحيدا يواجه مصيره مع الاحتلال وبدعم الولايات المتحدة الأمريكية".

الدبلوماسية الفلسطينية غير قادرة وحدها على إعاقة الصفقة وهرولة التطبيع العربي

في حين يرى د. جقمان، أن الدبلوماسية الفلسطينية وحدها غير قادرة على إعاقة الصفقة وهرولة التطبيع العربي مع إسرائيل، "فإننا نتحدث عن حقبة ترامب وهذه لها تأثير كبير، خاصة ارتباط الموضوع بإيران، فالتطبيع أحد أركانه محاصرة إيران، وخوف عدد من الدول خاصة الخليجية من إيران؛ فهي دول غير قادرة على الدفاع عن نفسها، وبالتالي لو لم يجري إلغاء الاتفاقية النووية من قبل ترامب، هذا لن يوقف التطبيع العربي مع إسرائيل، ولكن التطبيع أخذ روحا إضافية من خلال مسعى محاصرة إيران وبضغط من الولايات المتحدة".

التواطؤ والتطبيع طعنة عربية مؤلمة

أهمها ضرورة نقل مقرات القرار السياسي الفلسطيني من خارج عباءة الاحتلال، خاصة في ظل التهديدات التي نسمةا للرئيس وهذا يتطلب توسيع القرار السياسي والمالي على مستوى منظمة التحرير في أكثر من بلد في الخارج حتى لا يبقى القرار الفلسطيني تحت رحمة الاحتلال.

على حماس التقاط دعوة الرئيس عباس للوحدة

فيما يعتقد عضو المجلس الثوري لحركة فتح، أن دعوة الرئيس محمود عباس لحركة حماس بالوحدة الوطنية، هي في نهاية المطاف دعوة حقيقية صادقة، وقال رضوان: "على حركة حماس أن تلتقطها لأنه لا يمكن مواجهة صفقة القرن دون وحدة فلسطينية حقيقية، وتبدأ هذه الوحدة بإرادة سياسية لدى حركة حماس وإن توفرت هذه الإرادة أعتقد أننا سنكون قريبين جدا من تحقيقها".

وأكد رضوان، على أن الرئيس عباس سيزور قطاع غزة حينما تترك حركة حماس بحسب ما قال "أن لا مفر من الوحدة الوطنية وتعود إلى الوراء بخطوات تضمن بموجبها تجسيد موقف سياسي واحد تحت قيادة منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد، وبالتالي مسألة زيارة الرئيس إلى قطاع غزة مرتبطة بخطوات يجب أن تقوم بها حماس ليس لمصلحة زيارة الرئيس وإنما لمصلحة استعادة الوحدة الوطنية وتهيئة الأجواء لعودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قطاع غزة وليس فقط لزيارة الرئيس عباس".

إعادة بناء المؤسسة الفلسطينية بكاملها وبلورة استراتيجية موحدة لمواجهة الصفقة

فيما قال عبد الكريم: "بصراحة شديدة، إذا أردنا مواجهة جادة لصفقة ترامب نتناهاو تساهم في إحباطها وليس فقط رفضها؛ فنحن بحاجة إلى إعادة بناء المؤسسة الوطنية الفلسطينية بكاملها في إطار منظمة التحرير الجامعة والممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وهذا يعني إنهاء الانقسام القائم واستعادة الوحدة، ويعني أيضا تجديد بناء منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية من خلال اللجوء إلى الشعب وانتخابات حرة على كافة المستويات (السلطة والمنظمة) بما في ذلك المجلس الوطني الفلسطيني، لأن هذا هو الذي يسلم حركتنا الوطنية بالقدرة على تحمل أعباء المواجهة السياسية والميدانية مع صفقة القرن إذا أريد لهذه المواجهة أن تكون مواجهة جادة وأن تساهم في إحباط هذه الصفقة، ولذلك لا تكفي الإشارات الرمزية هذا مهم جدا كما تم في اجتماع القيادة في رام الله، ومهم أيضا في الجولة المأمولة من الحوار التي ستتم في

كلهم إلا نحن

بقلم: نبيل عمرو



وحمتها في زمن المنفى وفي بعض زمن العودة الأولية للوطن. نحن في فلسطين وبحكم حالتنا الاستثنائية المفروضة علينا بفعل الاحتلال الذي لا يوجد مثله إلا عندنا، وبفعل التداخل الموضوعي بيننا وبين الخصم، والتداخل العميق بيننا وبين الأصدقاء الآخرين من كل النواحي؛ ينبغي أن لا نكون الشذوذ الوحيد بين من يحيطون بنا، ويتدخلون فينا، ذلك أن شعبا يعد بالملايين تحت إدارة سلطة وطنية متعثرة يظل بأمس الحاجة إلى حماية نفسه بالمؤسسات المنتخبة، والإدارة الحديثة المنبثقة عنها، ليس فقط لإثبات الجدارة في بناء الدولة، وإنما فوق ذلك لتمكين الملايين الفلسطينية من المشاركة في السياسة الداخلية التي تهم المواطن في حياته وحاضره ومستقبله، وكذلك لإنتاج مؤسسات تؤدي سياسة خارجية تحمي مصالح الوطن وأهدافه الكبرى.

إننا الكيان الوحيد الذي لا رقابة منتخبة فيه، مع أن مجالسنا التشريعية تكفلت بذلك ولو بصعوبة، كما أننا الكيان الوحيد الذي يدار بالمراسيم، وتدار سياسته بالأجندات المتصارعة، ما يفتح في بنائنا الوطني شرخا ما زلنا عاجزين عن معالجته.

لقد اشتعلت حكاية الانتخابات لبرهة من الزمن، وظن أصحاب النوايا الحسنة منا أنها صارت قاب قوسين أو أدنى، وحين أعلنت صفقة القرن ساد صمت رهيب حول هذه المسألة وكأن الجميع يتمنطق سلاحا وينخرط في معركة تشغله عن مجرد الحديث عن الانتخابات. الحقيقة التي لا تغطيها الأجندات البائسة هي أن الانتخابات في كل الوطن بما في ذلك قدسنا، ينبغي أن تظل أولوية قصوى في حياتنا حتى لو اضطررنا إلى خوض ألف معركة من أجلها في القدس وفي الوعي الجمعي العام.

الكيانات التي تواجه أزمات كبرى، مثل الحروب الأهلية أو الصراع الحاد على السلطة، أو التي تسمى نفسها ديمقراطية وعصرية، أو التي هي غير ذلك؛ اعتمدت الانتخابات كحكم فيما بين المتصارعين.

البعض أجراها، ورغم الاختلاف عليها إلا أنها حققت قدرا من الاستقرار كان مستحيلا لو لم يتم إجراؤها، والبعض الآخر يتجه نحو إجراء الانتخابات كحل أخير ولا حل سواه، ودون التوسع في التفاصيل أكتفي بسرد عناوين تجسد هذه المقدمة.

إيران أنجزت انتخاباتها هذه الأيام وإسرائيل تستعد للانتخابات الثالثة بعد أسبوع، والجزائر قطعت شوطا مهما نحو حماية الدولة وتحقيق جزء هام من مطالب المجتمعين، ولبنان حيث أحد الأهداف المركزية للحراك الشعبي العظيم هناك، كان يتمثل بتغيير قانون الانتخابات وإجرائها وفق قانون جديد لا مجال للطائفية والعشائرية فيه، ولو بحثنا في البلدان المستقرة وبلدان الأزمات الكبرى، لوجدنا أن الجميع يرى مخرجه في الانتخابات، فهي البديل عن حسم الصراع الداخلي بالقوة أو بالفوضى أو بالانقسام.

المفارقة أن الفلسطينيين هم أكثر الكيانات المأزومة حاجة للانتخابات، ليس فقط من أجل حسم صراع داخلي كارثي استمر زهاء أربعة عشر عاما، ويهدد بانفصال جزء من الوطن عن الجزء الآخر؛ وإنما من أجل إعادة الحياة للمؤسسات التي قادت الحركة الوطنية الفلسطينية

تقرير

بعد أسبوعين من رحاها بمنع التصدير الفلسطيني وضعت الحرب التجارية الإسرائيلية- الفلسطينية أوزارها بخسائر المنتجين وصغار المزارعين والمصدرين بعشرات ملايين الشواقل

- العسيلي: دعم المزارع الفلسطيني يحظى بأولوية في استراتيجية الحكومة لتعزيز صموده وتوسيع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومواجهة قرار المنع الإسرائيلي
- منع الحكومة الفلسطينية بعض المنتجات الإسرائيلية لم يكن جزءا من استراتيجية الانفكك الاقتصادي ولا من تمكين القطاعات الإنتاجية
- الخسارة الاستراتيجية كبيرة فقدت معها الحكومة أي فرصة بالقدرة على الانفكك الاقتصادي والتحلل من العلاقات مع الاحتلال
- من أجل الانفكك كان على الحكومة تمكين الإنتاج الفلسطيني وليس الاستيراد من الخارج ليحل محل الإسرائيلي
- مقاطعة منتجات الخضار والفواكه الإسرائيلية خطوة سياسية بينما قرار منع إدخال واستيراد العجول من إسرائيل كان قرارا استراتيجيا
- 22 عملية تهريب و70 طنا من المنتجات المهربة من قبل 7 مهربين تم تحويلهم للنيابة لمحاكمتهم

منتجات هذه الأصناف الممنوعة، فإن تقديرات خسائر أسبوعين المنع عبارة عن بضعة ملايين من الشواقل وقد تصل خسائر المصدرين إلى 15 مليون شيقل.

تكلفة الفرصة البديلة بأسعار بخسة

ويرى د. عبد الكريم، أن المشكلة تكمن في أنه لا يمكن تعويضها، لعدم توفر إمكانية الطاقة التخزينية، وبالتالي يضطر المزارع لبيعها بأسعار بخسة، لذا فإنه يؤكد أن تكلفة الفرصة البديلة فيما لو تمكن المزارع والمصدر الفلسطيني من تصديرها كانت ستحقق له عائدا أعلى من مردودها عليه من السوق المحلي، وبذلك يستنتج "أن الفارق بينهما هو ناتج الخسارة، لذا لم يخسر قيمتها أو عائدها بالكامل وإنما خسر جزءا نتج عن الفرق في السعر"، ولأن الأزمة لم تستمر طويلا؛ فإنه يعتقد بأن الخسائر أو الأضرار هي بضع عشرات ملايين الشواقل ليست أكثر لحقت ببعض المنتجين المزارعين الذين تضرروا مباشرة أكثر من المصدرين، والمنتجين أكثر من المستوردين، وهي أضرار جزئية ليست شاملة ووجد فيها الكثيرون طريقهم للتعويض، ولهذا السبب لا تعتبر خسائر على المستوى الاقتصادي الكلي وليست ذات شأن.

ولكنه قال: "بعض المزارعين الذين يعتمدون على التصدير لإسرائيل مباشرة ولا يوجد لهم سوق آخر وفقدوه ولم يعوضوا عنه، كانت خسائرهم كبيرة ولو استمر الوضع لما كان بالإمكان تعويضهم وكان يمكن إخراجهم من الإنتاج كله، ولكنهم وجدوا طرقا يستطيعون من خلالها تعويض النقص سواء من خلال التهريب أو ما يسمى بـ "السوق السوداء" أو من خلال تخزين كميات في مستودعاتهم، وبالتالي الفترة لم تكن طويلة حتى يفقدوا كل مخزونهم، وهذا ما تمت ملاحظته في أسواق الخضار والمحاصيل التجارية بوفرة كميات الخضار والفواكه".

الخسارة ليست اقتصادية وإنما استراتيجية

يقول د. عبد الكريم، "الفلسطينيين خسروا استراتيجيا، لأن

بينما يرى خبراء الاقتصاد أن الفلسطينيين خسروا استراتيجيا وليس اقتصاديا في معركتهم التجارية مع إسرائيل؛ لأنهم يؤكدون أن خطوة الحكومة لم تكن جزءا من استراتيجية الانفكك الاقتصادي، ولا جزءا من استراتيجية تمكين القطاعات الإنتاجية والاعتماد على الذات من خلال منهج التنمية بالعناقيد، وبالتالي فإنهم يرون أن بيان الحكومة الفلسطينية حمل تناقضا عندما تحدث بداية عن الانفكك ومن ثم قال ردا على "بينيت"، دون القول بأنه جزء من الانفكك، وبالتالي فإن بيانها كان متناقضا، ولذلك فالخسارة الاستراتيجية كبيرة

خاص - الحدث

الفلسطينية لإسرائيل والخارج والتعامل الفلسطيني بالمثل في هذا الجانب و6 شهور في منع استيراد العجول لفلسطين، بسبب عدم توفر معطيات حول إذا كان المنع شاملا وحجم الالتزام فيه كبيرا.

10% خسائر عائدات المنتجات التي استهدفها المنع الإسرائيلي

فإن د. عبد الكريم، يرى أن المتضرر الأكبر في حرب الأسبوعين التجارية؛ المزارعين المنتجين وخاصة صغارهم والمصدرين، حيث توقفت صادراتهم بنسبة 80% من موسم الخيار وبعض الخضروات الأساسية كالكوسا والبازنجان والقرنبيط والفليفلة. وتقديرات د. عبد الكريم هذه، تشير بحسب قوله: "إلى أن الفلسطينيين يصدرون إلى إسرائيل ما بين 50 - 60 مليون دولار من هذه الأصناف، وإن تمت إضافة تصدير التمور والأعشاب الطبية للخارج وزيت الزيتون، فإن التقديرات تشير إلى أن قيمة مجمل الصادرات من هذه الأصناف تبلغ 100 مليون دولار سنويا، ولكن في فترة الحرب التجارية التي منع فيها تصدير تقريبا 10% من

حيث فقدت الحكومة أي فرصة من الآن فصاعدا بأن تقدر على الانفكك الاقتصادي، والتحلل من العلاقات الطبيعية مع الاحتلال، وأن أي جهد لاحق حتى لو كان جديا وصادقا سيواجه بالتشكيك وعدم القدرة، وأن الحكومة أثبتت أنها لا تملك بدائل، وبالتالي ليس لديها خيارات أخرى لإبقاء حالة العلاقة الاقتصادية مع كيان الاحتلال كما هي عليه، ولذلك بدائل الحكومة مفقودة.

الحكومة الفلسطينية أكدت أن التراجع الإسرائيلي عن قراراتها بمنع تصدير المنتجات الزراعية للسوق الإسرائيلية والخارج، تحقق بناء على صلاحة قرارات الحكومة الفلسطينية في التعامل مع موقف دولة الاحتلال، بالإضافة إلى الوساطة الدولية ممثلة بالرباعية التي تدخلت لحل هذه القضية إلى جانب الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي الإسرائيلي.

فإذا كان من الصعب على الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم، وحتى الحكومة تقدير الخسائر المالية الناجمة عن الحرب التجارية التي دامت رحاها مدة أسبوعين في منع تصدير المنتجات الزراعية

السوق المركزي فيها، ومن ثم كانت هناك عمليات ضبط في رام الله وبيت لحم وسلفيت والخليل لكن أبرزها كان في نابلس. وفي العصائر والمشروبات تم ضبط محاولة إدخال عملية تهريب واحدة للمشروبات في محافظة قلقيلية بكمية قليلة، حيث تمت مصادرة المنتجات وحجزها كما تم إحالة التجار السبعة إلى النيابة وما زالوا موقوفين على ذمة النيابة.

يشار إلى أن الحكومة الفلسطينية أوقفت إدخال الخضار والفواكه والعصائر والمياه المعدنية والغازية الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية على قاعدة التعامل بالمثل، بعد حظر إسرائيل استيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى سوقها.

وكان وزير الاقتصاد الوطني خالد العسيلي، قال في تصريحات سابقة، "سنلجأ إلى رفع قضايا من خلال المستوردين للبضائع الفلسطينية، من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، خاصة أن إسرائيل عضو في هذه المنظمة التي تمنع وتحرم مثل هذا الإجراء. كما تم الطلب والاتصال مع بعض المستوردين الأجانب في الدول الأعضاء، للطلب من حكوماتها، ويستطيع المستورد أن يكتب لحكومته، ويقدم شكوى، وبالتالي حكوماتهم يجب أن تقدم الشكوى". وكان قد أعلن العسيلي، في يوم 3/2/2020، عن المباشرة في إبلاغ وكلاء السلع والمنتجات الإسرائيلية التي حظر إدخالها إلى السوق الفلسطيني، تنفيذاً لقرار الحكومة الفلسطينية القاضي بمنع إدخال السلع والمنتجات الإسرائيلية (الخضار، الفواكه، المياه المعدنية والغازية، العصائر) إلى السوق الفلسطيني رداً على القرار الإسرائيلي بحظر إدخال المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي.

كما وأعلن في يوم 6/2/2020، عن سريان قرار الحكومة الفلسطينية بمنع إدخال الخضار والفواكه والعصائر والمياه المعدنية والغازية الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية رداً على قرار وزير الجيش الإسرائيلي نفتالي بينت بمنع إدخال المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية. وبينت الوزارة أن غرفة العمليات من الجهات الحكومية ذات الصلة والأجهزة الأمنية (الاقتصاد الوطني، الزراعة، الضابطة الجمركية، المخابرات العامة، الأمن الوقائي) ستعمل على مدار الساعة لتطبيق القرار الحكومي وفق الإجراءات الفنية والقانونية المتبعة، وشكلت غرفة عمليات مشتركة لتنفيذ القرار.

دعم المزارع الفلسطيني يحظى بأولوية في استراتيجية الحكومة

وقال العسيلي: "إن دعم المزارع الفلسطيني يحظى بأولوية في استراتيجية الحكومة لتعزيز صموده وتوسيع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومواجهة قرار المنع الإسرائيلي بتصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية للخارج.

قيمة صادرات المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي والخارج

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الاقتصاد الوطني، فإن قيمة صادرات المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي بلغت 88 مليون دولار خلال العام 2018، وهي تمثل ما نسبته 68% من حجم الصادرات الزراعية الفلسطينية للعالم البالغة 130 مليون دولار، والواردات الفلسطينية من المنتجات الزراعية بلغت 600 مليون دولار من إسرائيل، وهي تمثل ما نسبته 71% من حجم الواردات الزراعية من مختلف بلدان العالم البالغة 850 مليون دولار خلال العام 2018، وأن كمية المنتجات الزراعية التي تصدر من الضفة الغربية إلى إسرائيل تتراوح بين 280-300 طن يومياً، والصادرات الفلسطينية من الخضروات إلى إسرائيل بلغت مع نهاية العام 2018 نحو 55 مليون دولار، والواردات من إسرائيل فواكه وخضروات بحدود 300 مليون دولار.

وتقدر مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة في العام 2018 بلغت 7%، ومساهمة القطاع الزراعي في التشغيل (القوى العاملة) بلغت 6.1% للربع الثالث 2019.

فيما بلغت الواردات الفلسطينية من إسرائيل (جميع الواردات) في العام 2018 نحو 3.6 مليار دولار، والصادرات الفلسطينية (جميع الصادرات) إلى إسرائيل بلغت 967 مليون دولار. بينما يبلغ التبادل التجاري بين فلسطين ودول العالم في العام 2018 نحو 7.694 مليار دولار سلعياً مرصوداً.

الإسرائيلي، ما دفع المزارعين الإسرائيليين لتنظيم الاعتصامات الاحتجاجية أمام الكنيست وغيرها من الوزارات الإسرائيلية".

ويؤكد القاضي، على أن الخسائر التي تكبدها الإسرائيليون أكبر من الفلسطينيين، فلأول مرة تنظم مسيرات شاحنات ومزارعين إسرائيلية احتجاجية على قرارات "بينيت"، حيث تبلغ نسبة البيع في الخضروات والفواكه من 1 - 7، وبالتالي فإنهم المتضررون أكثر وفي قطاع العجول خسائرهم تقدر بعشرات ملايين الشواقل، لهذا السبب تراجعوا عن قراراتهم ولو كانت خسائرنا أكبر لما تراجعوا، إضافة إلى أن "تراجعهم جاء بضغط من الرباعية الدولية التي استجابت لطلب الحكومة الفلسطينية والغاية التي استهدفناها مكنتنا من الوصول لها وتحقيقها وتمكين التاجر الفلسطيني من الاستيراد المباشر من الخارج.

مقاطعة منتجات الخضار والفواكه الإسرائيلية خطوة سياسية

وأوضح القاضي، "إن كان المقصود المقاطعة في منتجات الخضار والفواكه فهي كانت خطوة سياسية تستثمر وتستغل من الخطة الاستراتيجية النهائية للحكومة، بينما قرار منع إدخال واستيراد العجول من إسرائيل كان قراراً استراتيجياً بنيت عليه سياسات ردة الفعل من كلا الجانبين، ولذلك كنا مضطرين لاتخاذ خطوات سياسية من أجل الوصول إلى الهدف الاستراتيجي بالانفكاك الاقتصادي عن اقتصاد الاحتلال بعدة سياسات اتخذتها الحكومة، وما تم اتخاذه من قرارات على هذا الصعيد كان من أهم السياسات في سبيل الانفكاك الاقتصادي وتحرر السوق الفلسطيني من تبعيته للسوق الإسرائيلي".

التزام المزارعين والتجار والمصدرين بقرار الحكومة كان مشرفاً

وأكد القاضي على الأضرار التي لحقت بالمزارعين والتجار والذين أعلنوا رغم الخسائر التي لحقت بهم موقفاً مشرفاً بدعمهم الحكومة والتزامهم بقراراتها، نافياً وجود تقديرات عن حجم الخسائر، "والتي سيتم حصرها قريباً وفقاً لتأثير وخسارة كل سوق أو تجارة أو قطاع".

قرباً الانتهاء من مناطق الحجر الصحي للحيوانات

وقال القاضي بخصوص الاتفاق الذي تم التوصل إليه، إن "الاستيراد غير مشروط مطلقاً مع التزامنا وتوفير مناطق حجر صحي بيطري للسوق الفلسطيني في فلسطين وتحت إشراف السلطة، وخلال الأيام القادمة سننتهي من تأمين مناطق الحجر الصحي للحيوانات المستوردة للعجول والأغنام وإخضاعها للفحوصات للتأكد من خلوها من الأمراض السارية قبل إدخالها إلى السوق، وفي هذه الحالة نكون قد انتهينا من متطلبات منظمة الصحة العالمية ومنظمة صحة الحيوان العالمية بوجود كافة الاشتراطات والمتطلبات، ولدينا المساحات والمزارع ولكن الاحتلال يضع بعض المعوقات والشروط، ونحتكم دائماً للقوانين الدولية وليس متطلبات الاحتلال".

البيض الفلسطيني في إسرائيل لأول مرة منذ نشوء السلطة

ووفقاً للاتفاق، قال القاضي إن الإسرائيليين ولأول مرة منذ قيام السلطة يسمحون بإدخال البيض البيتي إلى السوق الإسرائيلي، "حيث تمكنا من إنتاج أكثر من 100 مليون بيضة، والفائض عن حاجتنا منه أكثر من 20%، ولهذا السبب تعرض المزارعون قبل عدة سنوات لخسائر كبيرة، وكان الاحتلال يصر على استيراد البيض من الخارج بدلاً من استيراده من عندنا، ولأول مرة يسمح بإدخال البيض الفلسطيني إلى داخل إسرائيل رغم ادعائهم بأنهم سيستخدمونه فقط لأغراض صناعية وليس للاستهلاك المباشر، وهو إنجاز".

22 عملية تهريب من قبل 7 مهربين أساسيين مستجدين

وكشف القاضي عن ضبط 22 عملية تهريب من قبل 7 مهربين أساسيين مستجدين خلال أسبوعي الحرب التجارية، لكنهم ليسوا من التجار المعروفين حاولوا مع أعوانهم تكرار عمليات التهريب، وتقدر المضبوطات المهربة بحوالي 70 طناً من الخضار والفواكه، في عدة محافظات كان أبرزها محافظة نابلس بسبب وجود

الخسارة ليست اقتصادية وإنما استراتيجية، لأنه على ما يبدو أن خطوة الحكومة لم تكن جزءاً من استراتيجية الانفكاك الاقتصادي، ولا جزءاً من استراتيجية تمكين القطاعات الإنتاجية والاعتماد على الذات من خلال منهج التنمية بالعناقد، وبالتالي لماذا حمل بيان الحكومة الفلسطينية تناقضا عندما تحدثت بداية عن الانفكاك ومن ثم قال رداً على "بينيت"، فليكن رداً على "بينيت" دون القول بأنه جزء من الانفكاك، وبالتالي فإن بيان الحكومة كان واضحاً بتناقضه، ولذلك عندما ترجع بالأمور إلى ما كانت عليه، فالخسارة الاستراتيجية كبيرة، حيث فقدت الحكومة أي فرصة من الآن فصاعداً بأن تقدر على الانفكاك الاقتصادي، والتحلل من العلاقات الطبيعية مع الاحتلال، وأن أي جهد لاحق حتى لو كان جدياً وصادقاً سيواجه بالتشكيك وعدم القدرة، وأن الحكومة أثبتت أنها لا تملك بدائل، وبالتالي ليست لديها خيارات أخرى لإبقاء حالة العلاقة الاقتصادية مع كيان الاحتلال كما هي عليه، ولذلك بدائل الحكومة مفقودة".

ويؤكد د. عبدالكريم، على أن مهمة الحكومة لم تكن في مقاتلة الإسرائيليين من أجل استيراد عجول وفواكه من مصر والأردن وأوروبا والصين وتركيا، فمهمتها كانت يجب أن لا تكون باستبدال المستورد الإسرائيلي بالأجنبي، ولكن من أجل الانفكاك كان عليها تمكين الإنتاج الفلسطيني وليس الاستيراد من الخارج ليحل محل الاستيراد من إسرائيل، ولذلك يجب المقاتلة والعمل على ذلك من أجل خلق فرص عمل؛ فالواردات لا تخلق هذه الفرص، ولذلك المنهج خاطئ فلا نقاتل إسرائيل حتى تسمح لنا بالاستيراد من الخارج، وإنما نقاتلها من أجل أن تسمح لنا أن نصدر حيثما يجب أن نصدر بدون إعاقة، وأن تسمح لنا أن ننتج في أرضنا، وبالتالي مقومات تطوير الزراعة والصناعة في الوطن تكون مجدية اقتصادياً وبالنتيجة تحل محل الواردات.

وبالمقابل أشار د. عبد الكريم، إلى أن الاحتلال لديه بدائل أفضل من الفلسطينيين في إدارة الأزمة وتكاليفها، فما يقوم بتصديره من بضائع ومنتجات تقدر بحدود 300 مليون دولار سنوياً وتبلغ بحدود 15 مليون دولار خلال أسبوعي المعركة التجارية كما يسمونها، ولكن لديهم طاقة تخزينية أفضل وقدرة عالية لاستخدامها في الإنتاج، وبإمكانهم استيراد الخضروات من شمال الأردن وتركيا ومصر وأوروبا، ولديهم مقدرة لتعويض المزارعين الإسرائيليين عن خسائرهم، لذا فخياراتهم أفضل وبالتالي فهم لا يتذمرون، وحجم الضرر الذي لحق بهم بمقدورهم استيعابه.

إسرائيل توظف الاقتصاد لخدمة أمنها ومشاريعها التوسعية وليس العكس

ويرى عبد الكريم، أن إسرائيل لا تقدم اعتبار المكسب والخسارة والربح الاقتصادي على الاعتبار الأمني السياسي، وبالتالي فهي توظف الاقتصاد لخدمة مشاريعها التوسعية وليس العكس، فهي لا تسعى إلى مكاسب اقتصادية على حساب مخططاتها السياسية وأجنداتها أو توسعها أو أمنها، وإنما تسعى إلى توظيف الاقتصاد لدفع أجندتها إلى الأمام، ولذلك من المستحيل أن تفكر إسرائيل بربح أو خسارة اقتصادية وهي قادرة على تحملها في كل الأحوال. وقال، "إن دولة الاحتلال تريد أن تبقى الوضع بدون أن يستقر في الأراضي الفلسطينية بحده الأدنى، ولا تريد أن تدفعه إلى حالة الانهيار، وبالتالي الحافز الوحيد عند الإسرائيليين في الأمن وليس الاقتصاد، بدليل أن الذي أعلن منع التصدير للمنتجات الفلسطينية هو وزير جيش الاحتلال ويدير المناطق من خلال وزارة الحرب، ويتعامل مع الملف كملف أمني وليس كملف اقتصادي".

التراجع الإسرائيلي عن قرارهم أنهى الحرب التجارية

ويرى مدير عام الإدارة العامة لحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني إبراهيم القاضي، أن تراجع الإسرائيليين عن قرارهم بمنع استيراد العجول والسماح للفلسطينيين باستيرادها من العالم، إلى جانب تراجعهم عن قرار منع تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية؛ أدى إلى إعلان انتهاء الحرب التجارية.

ولكن القاضي يختلف مع د. عبد الكريم حول موقف الحكومة الفلسطينية، عندما قال: "جاء التراجع الإسرائيلي بناءً على صلابة قرارات الحكومة الفلسطينية في التعامل مع موقف دولة الاحتلال، بالإضافة إلى الوساطة الدولية ممثلة بالرباعية التي تدخلت لحل هذه القضية، إلى جانب الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي

تقرير

يتعاونون مع إسرائيليين ومعظمهم كانوا ضباط مخابرات سابقين عملوا في الضفة الغربية

وزير العمل لـ (الحدث): قائمة رسمية لملاحقة 118 سمسارا من سمسارة تصاريح العمل ومطالبة المحافظين والأجهزة الأمنية باعتقالهم وتحويلهم إلى القضاء وتجريمهم

قيمة المبالغ المالية التي يسرقونها من قوت العمال تفوق 1,2 مليار شيقل سنويا

سوق العمل الفلسطيني هو سوق طارد للأيدي العاملة

ولكن وزير العمل أبو جيش، يؤكد أن سوق العمل الفلسطيني الآن هو سوق طارد للأيدي العاملة وليس جاذبا لها، ومن هنا يجب الإسراع في إنجاز استراتيجية التشغيل وبمشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال وأصحاب المشاريع على مختلف أنواعها وقطاعاتها لخلق فرص عمل ليصبح سوق العمل الفلسطيني جاذبا، وذلك من خلال رفع الأجور والرواتب.

وأكد أبو جيش أن تجريم العمل في المستوطنات ما زال قائما، ولكنه قال: "نريد أن نعمل بتوازن بخصوص كيف نحاول خلق فرص عمل لعمالنا ونضع برنامجا لمنعهم من الذهاب للعمل في المستوطنات.

العمل في المستوطنات غير مقبول ويجب إيجاد حلول له

ولكنه قال مستدركا: "لطالما نحن لا نوفر فرص عمل لهم فمن الصعب تجريم العمل في المستوطنات حتى لو كان هناك قرار حكومي بتجريمه، لكن بدأنا بأخذ عينة في الأغوار وسنستمر في استيعاب هؤلاء العمال في سوق العمل الفلسطيني، ومن هنا طالبنا القطاع الخاص بأن نخلق فرص عمل من خلال الاستثمار وتشجيعه وإنشاء مصانع وشركات وتطوير القطاعين الصناعي والزراعي، وهو أساس الانفكاك عن الاحتلال والاقتصاد الإسرائيلي في كيفية خلق فرص عمل حتى نستطيع إجبار عمالنا الفلسطينيين على عدم الذهاب إلى المستوطنات ومن ثم أن لا يذهبوا للعمل في داخل إسرائيل، هذه خطة كاملة ومتكاملة لا نستطيع فرضها في الوقت الحالي خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر علينا والظروف المالية الصعبة، فالعمل في المستوطنات هو عمل محرم وغير مقبول ويجب إيجاد حلول له.

وأفاد أبو جيش، أن عدد العمال المتعطلين عن العمل حاليا وصل إلى 345 ألف عامل من القوى العاملة من أصل 1.4 مليون، أي أن البطالة العمالية تبلغ نسبتها حاليا 25% من مجمل القوى العاملة، وقال: "وهي نسبة مرتفعة يجب أن توضع حلول لها".

كشف وزير العمل الفلسطيني د. نصري أبو جيش لـ "الحدث" أنه سلم المحافظين والأجهزة الأمنية كل في محافظته وبشكل رسمي، قائمة بأسماء 118 سمسارا لتصاريح العمل داخل إسرائيل يتواجدون في الضفة الغربية، وقال: "ونحن ننتظر الإجراءات القانونية بحقهم، استنادا لقرار الحكومة وتعديل القانون باتخاذ إجراءات شديدة في محاربة سمسارة التصاريح، ونأمل من الأجهزة المختصة بتطبيق القانون وتحويل هؤلاء السمسارة إلى القضاء والمحاكم وتجريمهم ومحاسبتهم".

الحدث - كرمل إبراهيم

على عمل أو فرصة عمل، وقال: "فسرقة قوت العامل التي يرتكبها السمسار تتم بشكل وقح وغير أخلاقي، بحيث أن ثلث راتبه أو أجره الشهري يدفعه مقابل التصريح".

وحول إن كان تم اعتقال عدد من الذين شملتهم قائمة وزارة العمل وسلمت للجهات المعنية؛ قال الوزير أبو جيش: "كانت هناك حملة من الأجهزة الأمنية وخاصة في قلقيلية، والآن أعتقد أن هناك برنامجا وخطة لاعتقال جزء منهم والضغط عليهم، ولكن وحسب معرفتي وعلمي لغاية الآن لم يتم أي اعتقال رسمي لأي واحد منهم".

ونفى وزير العمل د. أبو جيش، وجود أي نوع من التواطؤ أو التعاون من قبل بعض موظفي الوزارة مع هؤلاء السمسارة، وقال: "هذا غير صحيح، ولكن واضح جدا أن هناك عدم متابعة من الجهات المختصة لهذا القرار وتنفيذه، أما وزارة العمل فأنا على قناعة مطلقة بوصفي أتابع بشكل يومي هذا الموضوع أنه لا يوجد لها أي إصبع أو مشاركة مباشرة في هذا الموضوع، ولكن نتمنى على جهات الاختصاص متابعة القرارات الحكومية الصادرة بهذا الشأن".

وذكر د. أبو جيش، أن هناك حوالي 25 ألف عامل فلسطيني يعملون في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ومن بينهم 6 آلاف سيدة فلسطينية سواء في الأغوار أو غيرها وخاصة المناطق الصناعية في سلفيت، وهذه الأرقام كبيرة، في حين يوجد هناك قرار حكومي بتجريم العمل في المستوطنات، لذا يجب أن يثار العمل في المستوطنات مرة أخرى ويتم التركيز عليه.

وأشار إلى أن القائمة التي تم تقديمها للمحافظين والأجهزة الأمنية تشمل أسماء السمسارة وعناوينهم وأرقام هواتفهم وصور هوياتهم، وقال مستدركا "وهذا يشكل علينا ضغطا كبيرا وأكثر من خطر، ولكن هذه مهمتنا في وزارة العمل أن نكشف هذه الظاهرة الخطيرة التي يعاني منها عمالنا في سرقة أموالهم".

وذكر د. أبو جيش، أن الأموال التي يسرقها هؤلاء السمسارة خيالية وكبيرة تفوق 1,2 مليار شيقل سنويا، تذهب إلى جيوبهم وجيوب من يتعاون معهم، والجزء الآخر للسمسارة الذين يتواجدون لدى الجانب الإسرائيلي.

وقال: "نسير بخطى حثيثة في محاربتهم والقضاء على هذه الظاهرة، ونتمنى من الجميع التعاون للقضاء عليها، مبينا أن السمسار يتلقى 2500 شيقل - 2700 شيقل على كل تصريح، ويقوم بإصدار التصريح من خلال تعاونه مع أشخاص إسرائيليين ومعظمهم كانوا ضباط مخابرات سابقين عملوا في الضفة الغربية ويقومون بتأمين هذه التصاريح من خلال شركات إسرائيلية ويقومون ببيعها من خلال هؤلاء السمسارة الذين يتقاسمون قيمة المبلغ الذي يطلب من العامل مع السمسار الإسرائيلي".

وأشار إلى أن مدة معظم التصاريح التي يصدرها هؤلاء السمسارة لا تزيد عن 3 شهور، وقد يكون بعضها لمدة أسبوع، وفي الكثير من الحالات يدفع العامل المبلغ ولا يعثر



موقع جديد برؤية جديدة

www.alhadath.ps

شكاوى ضد عساكر في المباحث قدمت بسبب تعرض متهمين للتعذيب والابتزاز شهادات بابتزاز أحد المعتقلين لدى المباحث "بناته وزوجته" للاعتراف بقضية قتل

عائلة القتيل: واسطة القاتل كبيرة والمتهم ليس القاتل

على خلفية القتل لا علاقة له بالجريمة ولم يكن القاتل وهناك فساد وظلم كبيرين في قضية بهاء". وبحسب الوثائق التي حصلت عليها "الحدث"، فإن عائلة المتهم أسامة بحر توجهت بكتاب رسمي إلى الرئيس محمود عباس، جاء فيها أن النيابة العامة شرعت بالتحقيق مع أطراف المشاجرة وتم التركيز على أسامة دون باقي الأطراف المشتريين، وقامت بتوجيه تهمة القتل العمد له ولأحد أبنائه خلافا لأحكام المادة 326، ووجهت تهمة الإيذاء البسيط لأبناء (غ.غ) وتم إطلاق سراحهم بعد عدة أيام بشكل مخالف للقانون.

كما أن الكتاب يشير، إلى أن "النيابة العامة رفضت أخذ إفادة أحد الشهود الذين حضروا المشكلة من بدايتها، وحرقت أقواله التي أخذت في مقر المباحث العامة في مدينة الخليل. كما وسأومت المتهم ومحاميه من أجل الاعتراف بالتهمة المنسوبة له"، إضافة إلى أنه "تم التلاعب بالأدلة الحقيقية والنيابة العامة لم تأخذ أي إجراءات بحق من تلاعبوا بها ورفض النيابة حصول وكيل الدفاع على صورة عن الملف التحقيقي، ووجود شهادات لدى المحكمة تفيد بالقاتل الحقيقي إلا أن النيابة العامة رفضت الاستماع إليهم".

وبحسب الكتاب الذي وجه بتاريخ 8/10/2019، فإن "والد المغدور رفض التعاون مع النيابة العامة متهما إياها بتحريف الحقائق وعدم توجيه التهم للقتلة الحقيقيين. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الشهود من أبناء (غ.غ) أكدوا أن المغدور لم يدخل منزلهم مطلقاً وأنهم كذلك لم يدخلوا منزلهم بعد المشكلة، على الرغم من وجود شهود أكدوا وجود بقع دماء في منزل (غ.غ)".

ووفقاً للمادة 338 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960، فإنه "إذا اشترك عدة أشخاص في مشاجرة نجم عنها قتل أو تعطيل عضو أو جرح أو إيذاء أحد الناس وتعذر معرفة الفاعل بذلك، عوقب كل من اشترك منهم في الأفعال الإجرائية التي نجم عنها الموت أو تعطيل العضو أو الجرح أو الإيذاء بالعقوبة المقررة قانوناً للجريمة المقررة بعد تخفيضها حتى النصف".

وطالبت عائلة المعتقل أسامة بإعادة التحقيق حسب الأصول في القضية لتبيان الحقيقة، خاصة بعد إقرار والد المغدور بهاء أمام المحكمة ببراءة المتهم. مؤكداً أنه تقدم ووالد المغدور بعدد من الشكاوى لمختلف الجهات إلا أنه لم يتم النظر فيها، إضافة إلى رفض أخذ إفادة ابنة أسامة التي كانت قد رأت خروج المغدور من منزل (غ.غ) وهو يضع يده على رقبته.

كما ووجهت عائلة المعتقل على خلفية حادثة القتل، كتاباً آخر إلى نائب عام دولة فلسطين حينها المستشار أحمد براك، مطالبة بتشكيل لجنة تحقيق في ظروف وملابسات التحقيق في القضية، وتكليف رئيس نيابة الخليل بإعادة التحقيق في القضية. ولكن، لم يتم الرد على أي من الكتب الواردة أعلاه.

وكان المتهم أسامى قد وجه رسالة من سجنه بتاريخ 22/2/2019، جاء فيها "أنا المتهم بقتل المغدور بهاء بحر، وأقسم بالله العظيم أنني لم أقتله ولم أشاهده في المشكلة، وأن ما حدث هو تلفيق للتهمة التي وجهت لي، وهناك لعبة واضحة من النيابة ومنتفذين في السلطة، وأنا لم أعترف بالقتل، لكن تم ابتزازي من رجال المباحث وهددوني

منذ أكثر من عام ونصف، وعائلة الشاب بهاء بحر تحاول العثور على القاتل الحقيقي لابنها، الذي قتل طعنا في الخامس والعشرين من تموز 2018. وإن كان هناك من هو معتقل على خلفية القضية، إلا أن بعض الإشارات والدلائل دفعت بالعائلة لتبرئة المعتقل بتهمة قتل ابنها، في حادثة فريدة من نوعها، لأنها وصلت لقناعة أنه كبش فداء لقاتل ساعدته علاقته ونفوذه في الإفلات من العقاب.

الحدث - سجود عاصي

التقرير.

الحدث حصلت على شهادة كامل موسى بحر والد المغدور أمام المحكمة، والتي تشير إلى أنه قام بتبرئة "أسامة بحر من دم ابنه"، قائلاً: حينما حصلت المشكلة كان أسامة بحر مغمى عليه وتدخل ابني المغدور بهاء وحاول إبعاد أبناء (غ.غ) ودخل بهم إلى منزلهم وخرج من هناك مذبوحاً وغطوا دمه بالسجاد". وأضاف: "كان هناك عدد من الشهود الذين رأوا ما حدث، وأنا لا أمانع إخلاء سبيل المعتقل على القضية وعودته إلى بيته وأنا منعت عائلته من الخروج من البلد". ويظهر من خلال فيديو حصلت عليه الحدث لـ"العطوة" التي جرت أولى جلساتها في 29/7/2018، تأكيد والد المغدور على أن الموقوف المعتقل على خلفية القضية أسامة بحر لا علاقة له فيها بقوله: "بدهم يلبسوه القضية تلبس". مطالبا بالكشف عن القاتل الحقيقي، خاصة وأن أسامة بحر كان مصاباً وملقى على الأرض لحظة إصابة ابنه. وبحسب كفاح بحر، فإن الموقوف على خلفية جريمة القتل (أسامة بحر) أرسل له رسالة من داخل السجن، حصلت "الحدث" على نسخة منها، قال فيها، إن "دم شقيقكم ليس عندي وأنا على فراش الموت أقول لكم هذا"، موضحاً في رسالته تفاصيل اعتقاله وابتزازه من خلال بناته، حيث أجبر على التوقيع على ورقة تفيد بأنه القاتل، لكي يفرجوا عن بناته دون أن يمسهن أي ضرر.

وبحسب ما جاء في رسالة المعتقل على خلفية القضية، فإنهم "ضربوني دون رحمة، وهددوني أحد الضباط بأنه سيحضر بناتي ولن يرحمهن، وما هي إلا ساعات حتى سمعت صوت بناتي، وهو ما رفع ضغطي وسبب لي أزمة نفسية، وارتيمت أرضاً، وبعدها أحضروا زوجتي ولم أعد أسمع شيئاً من الضرب على أذني، فقال لي أحد الضباط: رح تدود بالسجن أنت وأولادك، فجاء رجل آخر يحدثني عن بناتي وأنهن بخير ولم يصبهن أي مكروه، وأن علي أن أعترف بأبني القاتل فرفضت، فبدأ بالصراخ والتهديد".

يشار، إلى أن المتهم بجريمة القتل أسامة بحر هو موظف في وزارة التربية والتعليم وهو أستاذ مدرسة منذ أكثر من 20 عاماً، حاصل على درجة الماجستير في الفيزياء، وتم تجميد راتبه بناء على طلب النيابة العامة. كما أنه يعاني وضعاً صحياً خطيراً.

وطالب كفاح، بالكشف عن القتلة الحقيقيين وتقديمهم للمحاكمة، خاصة وأن المتهم لم يكن متواجداً في المكان الذي أصيب فيه المغدور، قائلاً: "وأنا أملك من الإثباتات ما يثبت أن الموقوف الحالي

بدأت القصة، عندما حاول الشاب بهاء كامل بحر (36 عاماً) التدخل لفض شجار عائلي حدث في بلدة بيت أمر الواقعة إلى الشمال من مدينة الخليل بين عائلي شقيقين، لينتهي الشجار بمقتله وإصابة عشرة آخرين. وبحسب بيان للشرطة الفلسطينية في حينها؛ فإن المواطن بحر قتل متأثراً بجراحه التي أصيب بها جراء طعنه بمنطقة الرقبة، وقد تم توقيف خمسة من المشتبه بهم بعملية القتل منهم: أسامة بحر واثنين من أبنائه، لتباشر الشرطة عمليات التحقيق في الحادثة وتم إبلاغ النيابة العامة التي بدورها حولت الجثة إلى الطبيب الشرعي للوقوف على أسباب الوفاة.

ويقول كفاح بحر شقيق المغدور بهاء لـ"الحدث"، الذي تواجد في موقع الحادثة، إن شقيقه ذهب للمكان الذي حدث فيه الشجار العائلي، "وحاول إبعاد أحد الأطراف المتخاصمين وإدخالهم إلى منزلهم، وخرج بعد دقائق ينزف دماً جراء طعنه بأداة حادة في الرقبة". مضيفاً: "كنت متواجداً أثناء الشجار، وما شهدته أن بهاء دخل إلى منزل (غ.غ) الذي تم تبرئة أبنائه من جريمة القتل، وخرج يضع يده على رقبته مطالبا بمن يسعفه".

وأشار كفاح، إلى أن التحقيقات تشير إلى أن بهاء قُتل بعيداً عن منزل (غ.غ)، إلا أن هذا غير دقيق بحسب إفادات الشهود، حيث أنه دخل سليماً إلى منزل المذكور وخرج ينزف منه بعد إصابته في رقبته. وأكد شقيق المغدور على أن والد المغدور وأشقائه أدلوا بشهاداتهم إلى المحكمة بذلك، وبناء عليه أقرت النيابة العامة التوجه إلى المنزل لفحص الدماء، لكنها لم تصله إلى اليوم، لأنه وعلى حد وصفه "واسطة دار (غ.غ) قوية.. قوية كثير". مؤكداً أن عائلة (غ.غ) غادرت مدينة الخليل على خلفية مقتل شقيقه بهاء إلى منطقة بيت لحم، قائلاً: "طلعوا عشان الدم". على الرغم من إقراره بأن شقيقه قتل عن طريق الخطأ واعتراف أسامة بحر (المعتقل على خلفية القضية) بارتكابه جريمة القتل "مكرها" بحسب ما صرح كفاح.

وبحسب محاضر جلسات المحاكمة التي حصلت "الحدث" على نسخ عنها؛ فإن المحكمة قررت بتاريخ 9/12/2018 تكليف النيابة العامة بإجراء كشف على منزل (غ.غ) بشكل فوري وتزويدها بتقرير فيما إذا كانت هناك دماء داخل المنزل وفق شهادة والد المغدور. وأكدت مصادر خاصة لـ"الحدث" أن أحداً لم يصل المنزل حتى كتابة هذا

حزيران 2020، وهي جلسة خاصة بإجراءات الطبيب يفترض أن يعود الجميع على أساسها إلى بيوتهم.

وشدد، على أنه لا يوجد أي دليل قاطع على شخص القاتل، ولكن المحكمة أدانت أسامة بحر، والذي أنكر الإفادة الموقع عليها بأنه القاتل وقال إنها أخذت منه تحت الضغط.

وبحسب إفادات الشهود الذين وصل عددهم إلى 20 شاهدا، والتي حصلت "الحدث" على نسخ منها، فإن عددا كبيرا منهم لم يحضر أي من الجلسات التي عقدت حتى الآن في محكمتي بداية الخليل ومحكمة الجنايات الكبرى. ولكن، ما لفت النظر، أن الشهادات متضاربة، فأحد الشهود يقول، إن "المغدور قتل أمام منزل (غ.غ) ولم يدخل أحد قط خلال المشكلة إلى منزلهم"، بينما تفيد شهادة أخرى، بأن "المغدور دخل منزل (غ.غ) ليفض المشكلة وخرج يده على رقبته"، كما لم يتم سماع إفادات عدد من الشهود.

وحول إفادات أبناء (غ.غ): أوضحوا أنهم لم يروا بقع دماء في منزلهم، وكل ما رأوه بما يتعلق بالمغدور، هو أنهم رأوه يضع يده على رقبته دون تفاصيل.

شكاوى ضد عساكر ضد النيابة

وحصلت "الحدث" على تسجيل صوتي، يعرف فيه أحد الأشخاص نفسه على أنه يعمل لدى الاستخبارات العسكرية الفلسطينية (المختصة بالتحقيق في الشكاوى الموجهة بحق عساكر) خلال اتصال هاتفي استدعى فيه والد المغدور، يقول إن "القضية وصلت لفوق وهناك شكاوى على عساكر في المباحث وملف التحقيق في قضية بهاء بحر فتح بالكامل".

كما وأكد مصدر خاص لـ "الحدث" رفض الكشف عن اسمه، أن تسعة شكاوى قدمت بحق ثمانية ضباط يعملون لدى مباحث الخليل ورئيس النيابة العامة حينها بخصوص ما تعرض له المتهمون من تعذيب جسدي ونفسي، وتهديدهم، وكذلك إجبارهم على التوقيع على أوراق لم يسمح لهم بقراءة فحواها.

وبدورها حاولت "الحدث" التواصل مع النيابة العامة لاستيضاح ما ورد أعلاه، والتي أخبرتنا بأن "القضية تمت إحالتها للمحكمة ولا يجوز للنيابة التصريح حولها".

شهود بأقوال متناقضة!

وأكد المصلح العشائري فرحات موسى، على أنه "إلى الآن.. الشهود الذين ذهبوا إلى المحكمة وأدلووا بشهاداتهم أدلووا بأقوال متضاربة، يقولون أماننا شئياً وأمام المحكمة والنيابة شئياً آخر، وهو ما تحدثت بخصوصه مع نيابة حلحول، وأكدت لي حينها حينما كان يرأسها فؤاد العواودة، أن أي شاهد يثبت أن لديه تضاربا في الأقوال سيتم استجوابه لديها، وهو نفسه السبب الذي جعل والد المغدور يرفض التوجه إلى نيابة حلحول بادعاء وجود تحيز".

وأشار موسى، إلى أن المتهم بالقتل بعث بأكثر من رسالة من سجنه بأنه بريء من دم المغدور، "وطلبني لزيارته وحلف لي حينها أنه لم يكن القاتل، وأنا شخصيا لا يمكنني تحديد هوية القاتل بدقة ولكنني أتعاطف مع الشخص الموقوف على خلفية القضية ولكن ذلك لا يكفي لإثبات برأته، خاصة وأن هناك شهادات متضاربة ما يعرقل الوصول للحقيقة".

وأكد، أن لا علم يقيني لديه حول حقيقة الآلة الحادة التي قتل فيها، "فالمتعاطفين مع أسامة يقولون إنها شفرة، أما المتعاطفين مع (غ.غ) يقولون إنها سكين، وهذه أحاديث متداولة لم تثبت صحتها". مشددا على أن ما يدور من أحاديث بين الناس يقع خارج دائرة الاختصاص والعلم، ولكن كونها قضية دم فإن الأمر صعب للغاية، والقول إن فلانا هو القاتل ليس بالأمر البسيط، لأن "هذا دم ومن قتل إنسان ومن سيحمل الدم هو أيضا إنسان.. وبرأيي التعامل مع الموضوع من قبل الناس يعتبر جريمة مركبة ولا يدور ضمن دائرة الاختصاص".

وقال موسى لـ "الحدث"، "على خلفية القضية، خرج كثيرون (من الذكور) من منطقة بيت أمر إلى مناطق مجاورة، وعشائريا تبقى الفتيات والزوجات في بيوتهن ولا يخرجن إلا بإرادتهن. وكقانون عشائري، لا يجب العودة إلا ضمن بروتوكول معين ونحن إلى الآن تمكنا من إعادة سبعة أشخاص إلى القرية، باتفاق عشائري وبدفع مبالغ مالية (جزء من الدية) وصلت إلى الآن إلى 110 آلاف دينار أردني". وأكد أن القضية لم تنته بعد، لأن الأطراف لم تتراضي، وما حدث يسمى بالعطوة، وهو عبارة عن هدنة طويلة الأمد، دفعت فيها مبالغ معينة من المال. وأضاف: ستكون هناك جلسة لما تسمى "عطوة الإقدام" في

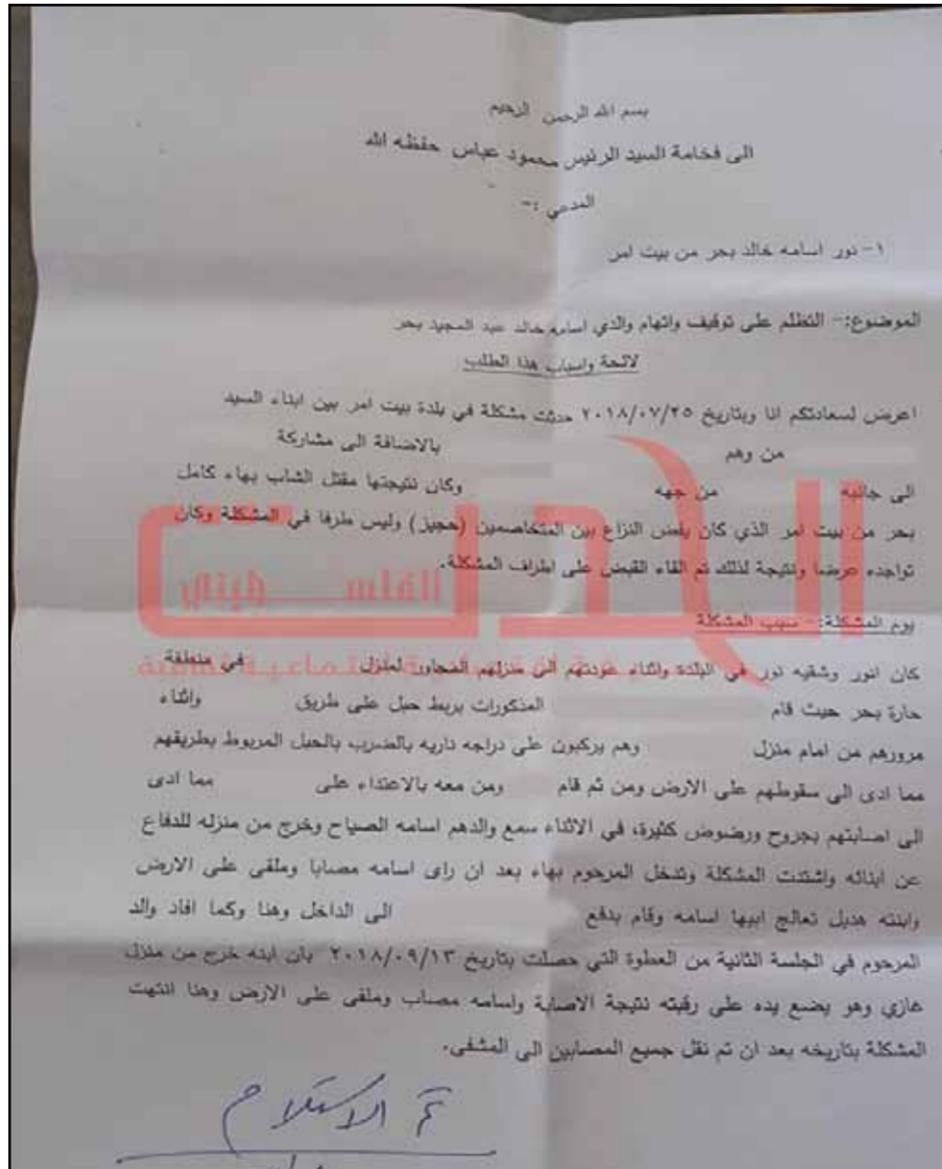
بشرفي وشرف بناتي وزوجتي، وساموني على أن أقول أنه كان هناك حَجِيْز وأصيب بسكين حتى يتركوا بناتي وشأنهن، والكثير من أساليب التعذيب وذلك بعد اليوم الأول من احتجاجي، وكأنه جاءتهم أوامر بإخضاعني وإجباري على قول ما يريدون. أنا لم أقتل، وهناك من الشهود من أقر بالقتلة الحقيقيين. أنا إنسان مريض ووجودي في السجن يضر بصحتي ويعرضها للخطر، بسبب قلة العناية الطبية والظروف القاسية التي أعيشها".

"من يدينه القضاء ليس بالضرورة أن يدينه القانون العشائري"

وأكد المصلح العشائري القائم على القضية، الشيخ فرحات موسى، أنه لا يستطيع أن يشهد بهوية القاتل، لأنه لم يكن وقت حدوث المشكلة، ولكنه كان مشرفا على "أخذ الهدنة والعلوم" فيما بين الأطراف المتخاصمة. مشيرا إلى أن الحدث وقع في منزل (غ.غ) التي يمر من أمامها أبناء المتهم للوصول إلى منزلهم، مضيفا: "جرت الأحداث ليلة مقتل بهاء في وقت متأخر من الليل، لكن كيف تحولت الأمور وتصورت وأخذت باتجاه دون آخر هذا يبقى عمل النيابة".

وأوضح المصلح العشائري في حديث خاص مع "الحدث"، أن "العطوة كانت باسم والد المتخاصمين وهم أشقاء، وبين عائلة المغدور بهاء، ومن ناحية عشائرية العطوة كانت تخدم الطرفين في حال كان أحدهما هو القاتل، وخلال العطوة لم يتم تحديد هوية شخص ما بأنه القاتل، ولكن العطوة تبقى برأيي في صالح أيامة الذي تتهمه الجهات الرسمية بالقتل". مشددا على أنه ليس بالضرورة أن يكون متهم الحكومة هو متهم العشائر ولا البريء عند الحكومة هو البريء عن العشائر، فالحكومة تتهم أسامة بجريمة القتل وعائلة المغدور تتهم شخصا آخر.

ويقول: "والد المغدور بهاء بحر، شهد أمام المحكمة وأمام القاضي بأن دم ابنه عند شخص آخر وليس عند أسامة، وقال إنه قدم وثائقه للنيابة وأنها لم تأخذ بأقواله وشهادته، ولكن قد يكون السبب في ذلك هو أن بعض الإفادات لا تصلح للتوثيق كجانب من التحقيق دون الاستناد إلى الأدلة الكافية".



تقرير

”الحدث“ تكشف محاولة تهريب زيت زيتون إلى الأردن عن طريق الرشوة بداية الموسم وتم التستر عليها

نفي فلسطيني لوجود أي نوع تهريب لزيت الزيتون الفلسطيني إلى الأردن

- وكيل وزارة الزراعة لـ ”الحدث“: كل كميات زيت الزيتون التي تخرج على شكل (هدايا) للأردن أو (أمانات) لدول الخليج تخضع للفحص المخبري وذات منشأ فلسطيني 100%
- فياض فياض: كميات الزيت الفلسطيني التي تدخل الأردن تتراوح ما بين 1100 – 1300 طن ومتفق عليها قانونياً بين الحكومتين الأردنية والفلسطينية

تم إدخاله هذا العام يقدر ما بين 80 – 85 ألف تنكة أي حوالي 1300 طن.

وقال فياض مستدركاً: ”ليست لهذه الكميات علاقة بالتجارة“، لكنه لفت إلى أن ”الأردنيين سمحوا بإدخال 4 عبوات من الزيت ولم يحدوا سعتها، لذلك فإن الغالبية يدخلون تنكات تزن الواحدة منها ما بين 15 – 16 كيلو، وهناك البعض من الناس يضعون في عبوات كبيرة سعتها قد تصل إلى 25 كيلو، وهذه الكميات من الزيت لا تشمل الزيتون المخلل والذي لم يتم النص عليه في الاتفاقية“.

وجدد فياض نفيه بأن هذه الكميات لا يتم إدخالها عن طريق التهريب وإنما بإجراءات قانونية ولا يعترها أي شائبة، والشحنة التي تم ضبطها وتعود لأحد التجار التي حاول إدخالها إلى السوق الأردني لا علاقة لها بكميات الزيت ”الهدايا“.

وأوضح فياض، أنه في سنة 2001 صدر قرار أردني، بعدم مقدرتهم على استيراد زيت الزيتون من الضفة الغربية، وهذا حق أي دولة في أن تحافظ على منتجاتها، ولكن في عام 2002 وقعت الحكومتين الأردنية والفلسطينية من خلال وزارتي الزراعة في البلدين اتفاقية تسمح فيها الأردن لكل مواطن بإدخال تنكتين زيت عند زيارته الأردن، وبقي هذا القرار ساري المفعول حتى عام 2013.

وأضاف فياض: ”أنه وأثناء فترة وزير الزراعة الأردني أحمد الخطاب ووزير الزراعة الفلسطيني وليد عساف، تم رفع الكمية من تنكتين إلى 4 تنكات زيت بمعدل يتراوح ما بين 60 – 70 ألف تنكة عادة ونعتبرها تقريباً ألف طن، وتم تحديد الفترة الزمنية للسماح بإدخالها من 1/11 – 31/1 من كل عام أي لمدة 90 يوماً“.

وقال فياض: ”في عام 2015 وأثناء رئاستي إدارة مجلس زيت الزيتون الفلسطيني، قمنا بمراجعة وزير الزراعة الأردني السابق د. عاكف الزعبي، لرفع كمية الزيت المسموح بإدخالها كهدايا إلى خمس تنكات، لكنه رد علينا بكتاب قال فيه: (لا أستطيع لوجود معارضة من الجهات الرسمية والشعبية).“

وتابع فياض: ”عادة في 31/1 من كل عام، يتم الإعلان رسمياً عن أن غدا هو اليوم الأخير من فترة السماح بدخول كميات الزيت الفلسطيني المحددة، ولكن تجاوزاً يسمح الأردنيون ليوم واحد بعد انتهاء الفترة المحددة بإدخال الكمية الموجودة مع المسافرين، ولكن هذه السنة مددت

نفت وزارة الزراعة الفلسطينية ومجلس زيت الزيتون الفلسطيني لـ ”الحدث“، وجود أي نوع تهريب من زيت الزيتون الفلسطيني إلى الأردن، سواء بكميات قليلة أو على نطاق واسع وبكميات كبيرة تقدر بحوالي 1300 تنكة يومياً، بحسب التصريحات الإعلامية للنائب الثاني للنقابة العامة لأصحاب المعاصر ومنتجي الزيوت الأردنية، نضال السمعان (أبو راكان).

خاص - الحدث

– 31/1 من كل عام، أي لمدة 90 يوماً، ونقدر هذه الكمية بحوالي 70 ألف تنكة، أي ما يعادل 1100 طن تقريباً، وربما السنة هذه زادت الكمية بسبب وفرة المحصول إلى 80 – 85 ألف تنكة بحدود 1300 طن، وهي الحقائق التي لربما غابت عن السمعان فيما قاله عبر وسائل الإعلام“.

وتابع، أما قول السمعان، ”بأنه هذه الكميات مهربة ومعظمها زيوت ليست من منشأ فلسطيني، بل من منشأ تركي ما دفع إلى منع إدخال أو استيراد زيت الزيتون“.

فنفي فياض، هذا الادعاء.

وقال: ”غريب ما نسمعه، فمن يمكنه أن يشتري 4 تنكات زيت تركي ويقدمه كهدايا للأقارب المقيمين في الأردن، وهذه المعلومة خاطئة ولا أساس لها من الصحة، وبالأصل لا يوجد زيت تركي في الضفة الغربية ولا يسمح في القانون الفلسطيني منذ نشأت السلطة حتى اللحظة باستثناء عام 2009 منحت تصاريح من خلال مجلس الزيتون وتم السماح بإدخال 150 طناً فقط لا غير، وما دون ذلك لم يتم إدخال أي زيت من الخارج لأسواق الضفة رغم حاجتنا الماسة للزيت في العام الماضي، لأنه كان موسماً معدوماً؛ حيث بلغت إنتاجيتنا منه 14730 طناً، ولكن لم نسمح بدخول أي زيت من أي مصدر آخر، ولذلك ليس لدينا تهريب ولا يوجد زيت غير الزيت الفلسطيني، وإن كان الأردنيون وجدوا زيتاً تركياً لا نعرف كيف يمكنهم تمييز بصمته إن كان تركياً أو سورياً أو فلسطينياً، وكلام السمعان في هذا المجال مردود عليه وغير مطابق للحقيقة وهو محض افتراء“.

وفي كل الأحوال، لا يستبعد فياض، أن تصل كميات الزيت (الهدايا) التي يتم إدخالها إلى الأردن في بعض الأيام إلى أن تصل إلى 1500 تنكة في الذروة، ولكن بالمجمل ما

ولكن علمت ”الحدث“ من مصادرها الخاصة في بداية الموسم، ضبط شاحنة حمولتها تقدر بحوالي 100 تنكة من زيت الزيتون الفلسطيني التي حاول أحد التجار إدخالها إلى السوق الأردنية بينما كانت معدة ومشموعة بالشمع الأحمر وفقاً لإجراءات المعابر والجمارك، للنقل إلى دول الخليج مروراً بالأردن، وذلك برشوة أحد أفراد الجمارك من الجانب الأردني الذي عمل على إزالة وإتلاف جميع إجراءات التشميع لتصبح وكأنها محملة بالزيت المحلي، ولكن تم التستر على هذه القضية إعلامياً من الجانبين الأردني والفلسطيني لتورط التاجر والجمارك الأردنية التي سمحت بإدخالها للأردن.

ومع ذلك، يستغرب الفلسطينيون تصريحات السمعان الإعلامية، الذي ادعى فيها ”أن التهريب استمر لفترة طويلة على طرفي النهر، مما أدى إلى صدور قرار بوقف إدخال زيت الزيتون الفلسطيني إلى الأردن، بعد أن كان يسمح للفرد في السابق بإدخال 4 تنكات زيت زيتون من فلسطين عبر معبر الكرامة الفلسطيني (جسر الملك حسين)، إلا أن المؤسسات المعنية وجدت أن الكمية التي تدخل من فلسطين تفوق هذه الأرقام. والأخطر أن معظمها زيوت ليست من منشأ فلسطيني، بل من منشأ تركيا“.

ونفى مدير عام مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني فياض فياض لـ ”الحدث“، ما يدعيه السمعان من تهريب، وقال: ”تم إدخال كميات الزيت الفلسطيني ضمن المتفق عليه قانونياً بين الحكومتين الأردنية والفلسطينية، والتي تنص على السماح بإدخال 4 تنكات زيت (عبارة عن هدايا) لكل حامل هوية فلسطينية خلال الفترة الواقعة ما بين 1/11



اجتماع اللجنة الزراعية الأردنية الفلسطينية المشتركة في رام الله، وتم التباحث في كافة القضايا الزراعية المشتركة، مشيدا بدور وزارة الزراعة الأردنية على تعاونها الدائم والمثمر وخاصة فيما يتعلق بتسويق زيت الزيتون الفلسطيني إلى الأسواق الأردنية على شكل هدايا مع المسافرين، فوفق الاتفاقيات؛ تفتح الأردن المجال لإدخال زيت الزيتون على شكل هدايا وليس على شكل سلع تجارية مع المسافرين الفلسطينيين خلال الفترة من 1/11 - 31/1 من كل عام.

وفي هذا الموسم يؤكد وكيل وزارة الزراعة شكره للجانب الأردني حيث زاد هذه الفترة أسبوعين إضافيين حتى 13/2.

تميز العلاقات الأردنية- الفلسطينية الزراعية بتكاملية كبيرة

وقال م. لحلو، تتميز العلاقات الأردنية والفلسطينية الزراعية بتكاملية كبيرة، من خلال اللجنة الزراعية الأردنية الفلسطينية المشتركة التي يرأسها وزير الزراعة في البلدين وتلتقي وتجتمع سنويا لبحث آفاق التعاون الثنائي وخاصة في موضوع انسياب السلع الزراعية بين البلدين، وكذلك التعاون وتبادل الخبرات في مجال الصحة النباتية والحيوانية والبحث والإرشاد الزراعي.

وأشار، إلى أن هناك عددا من اللجان المشتركة التي تجتمع بشكل دوري متفرعة عن اللجنة المشتركة لبحث ونقاش تطبيق ما توصي به اللجنة المشتركة.

إلى الأردن

بدوره نفى وكيل وزارة الزراعة م. عبد الله لحلو، ما يتم تناقله عبر وسائل الإعلام عن عمليات تهريب لزيت الزيتون الفلسطيني إلى الأردن، كما نفى أن يكون الزيت الداخل إلى الأردن على شكل هدايا من منشأ تركي، مؤكدا على وجود رقابة مشددة من كلا البلدين.

وقال: "لا يمكن هذا الكلام، فكل كميات الزيت التي تدخل الأردن عن طريق المسافرين أو حتى التجارية عبر الأردن إلى دول الخليج والعالم هي من زيت الزيتون الفلسطيني بشهادات منشأ فلسطيني، منها تصدير 3 آلاف طن من زيت الزيتون الفلسطيني على شكل أمانات تسوق في الخليج، غير ما يتم تسويقه من 4 شركات زراعية كبرى لكل أنحاء أوروبا واليابان وأمريكا، فهذا الكلام عار عن الصحة مطلقا".

رقابة فلسطينية مشددة

وأكد م. لحلو، على وجود رقابة مشددة، حيث أصدرت الحكومة الفلسطينية قرارا بمنع إدخال زيت الزيتون إلى الأراضي الفلسطينية من أي مصدر تسويقي في العالم، وهناك رقابة مشددة في هذا الموضوع، بعدم السماح مطلقا باستيراد أي زيت زيتون للأسواق الفلسطينية من أي بلد آخر، وهناك رقابة مشددة على هذا الموضوع وكل ما يخرج على شكل هدايا للأردن أو أمانات لدول الخليج هي مفحوصة وذات منشأ فلسطيني 100%.

وقال وكيل وزارة الزراعة، إنه في إطار التعاون المشترك في مجال التسويق وانسياب السلع؛ تم قبل أسبوعين عقد

الأردن الفترة لمدة أسبوعين إضافيين وأعلنت السماح بإدخال الزيت كهدايا حتى تاريخ 13/1.

زيت (الأمانات) لدول الخليج بالشمع الأحمر يمنع التلاعب فيه

وأشار فياض، إلى نقل زيت الزيتون الفلسطيني المعروف عنه بـ "الأمانات" إلى دول الخليج العربي عبر الأردن ومعايره، حيث يتم نقل هذه الكميات من الزيت بواسطة شاحنات "تريلة" كاملة يتم تشميعها على معابر الحدود بالشمع الأحمر، ولا يتم فتحها إلا بعد وصولها السعودية، وإن اكتشفوا هناك أي خلل أو تلاعب في التشميع لا يسمحون بإدخالها، مبينا أن كميات الزيت "الأمانات" التي تدخل سنويا (ترانزيت) من الضفة وعبر الأردن إلى دول الخليج العربي تقدر بحوالي من 4 - 5 آلاف طن، وهذا العام تجاوزت 5,500 آلاف طن.

وأشار فياض، إلى أنه وضمن اتفاقيات وادي عربة؛ تستورد إسرائيل من الأردن 900 طن كوتة بدون جمارك ولا ضريبة، لكنه قال: "الآن لدى إسرائيل اكتفاء ذاتيا وأصبحت مصدرة للزيت، فلماذا يسمح لإسرائيل باستيراد الزيت بدون جمارك ولا ضريبة، كما أن لدى إسرائيل فائضا هائلا جدا من زيتون التخليل، حيث تسمح اتفاقية وادي عربة باستيراد الأردن كمية تتراوح ما بين 3 آلاف طن و13 ألف طن سنويا، بينما المتضرر من هذه العملية سكان الضفة الغربية".

وزارة الزراعة تنفي تهريب زيت الزيتون

دون كيشوت وتحرير فلسطين

بقلم - د. حسن أبولبد

منذ أن اكتشف بعض نشطاء مجتمعنا "فجأة" بأن مدنا وقرانا وأسواقنا ومطاعمنا مفتوحة على زيارة وفود إسرائيلية وشخصيات وأشخاص من دولة "الكيان الصهيوني"، بعيدا عن غزوات الدوريات والاقترحات الليلية لجيش الاحتلال الغاشم؛ قامت الدنيا ولم تقعد على منصات التواصل الاجتماعي، وتحركت "القوات الضاربة" لبعض الفصائل في الجامعات وساحات النضال، مهددة ومهددة ولم بعض من شاركوا في اجتماع نظمته مؤسسة لجنة التواصل الفلسطينية التابعة ل م.ت.ف. بمباركة أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، مع تجمع "مبادرة السلام الإسرائيلية" في إحدى المدن الإسرائيلية.

بدون سابق إنذار، اكتشفنا ثغرة مهولة في منعتنا السياسية بتغلغل "المطبعين" في جبهتنا الداخلية، وانكشفنا على "العدو الصهيوني" من خلال نشاطاتهم، وكنا نعتقد بأن هذه الأرض المقدسة الطاهرة تنتهك لأول مرة في تاريخها بهذه الممارسة "الشائنة"، غافلين عن حقيقة ارتباط معظم هذه الزيارات بقرار سياسي من رأس الهرم، ومباركة النظام السياسي بأكمله وعلى رأسها م.ت.ف. بفصائلها (باستثناء فصيل واحد)، ناهيك عن حقيقة أن تنظيم وتمويل هذه اللقاءات يتم من لجنة التواصل بقرار سياسي رسمي وتمويل خزينة السلطة الفلسطينية. وأنه لمن المضحك المبكي أن يأتي وقود الانتفاضة على "المطبعين" المشاركين في ذلك الاجتماع من عناصر فصائل م.ت.ف. وعلى رأسها بعض قبائل حركة فتح، متناسين أن المكلف بإدارة هذا التواصل ممثلا للنظام السياسي وم.ت.ف. هو عضو لجنة مركزية للحركة.

لست معنيا في هذا المقال بالدفاع عن أحد، ولا بتحديد موقعي الشخصي من برنامج التواصل مع المجتمع الإسرائيلي، ولكنني أستغرب توقيت وحجم ردة الفعل هذه، في الوقت الذي نحن بأمس الحاجة فيه إلى حشد أي صوت من أي بقعة من الكون في مواجهة صفقة القرن ولجم صلف إسرائيل وعدوانها الشامل، وتأييد حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف.

لقد ترعرعنا وكبرنا في ظل شعار "الوحدة الوطنية"، وقمنا على أساس ذلك بتجاوز الكثير من المحرمات والثوابت بداعي ما يسمى "الحفاظ على العلاقات الوطنية" وأخطأنا بهالة مقدسة، والتي كانت دائما مجرد شعار تقوم على أساسه مكونات منظومة العمل الوطني بالاستثمار في تحسين شروطها لدى القيادة. وأعتقد أن الهبة الحالية لا تخلو جزئيا من عنصر المناكفة في هذا السياق.

إلا أن سنوات أوصلو العجاف، وانكسار وضعف النظام السياسي، واختلال مفاهيم الديمقراطية واحترام الرأي الآخر، وسطوة منابر التواصل الاجتماعي الفالته من عقالها، وغياب الانضباط الفردي والمؤسسي، فعلت فعلها بنا، بحيث أصبحنا نمارس الفعل ونقيضه دون وازع أو رادع. وليس أدل على ذلك من اكتظاظ الأجواء بأفزع المشاهد والوقائع في مجال الردح والتخوين وكشف المستور، والتي تمارس تحت سمع وبصر النظام دون اكرثات، فما دامت هذه الردة بعيدة عن رأس النظام السياسي وأركانها فلا ضير.

في منابر التواصل الاجتماعي نحن أمم وشعوب وجماعات ليس بينها روابط ولا محرمات، وأهم ما يميز واقع الحال بأننا، كما توثق هذه المنابر، مختلفون، رافضون، حانقون، متشائمون، مستسلمون، تائهون، خبراء، مستشارون، منظرون، ثائرون، جبابرة في المواقف، حادون في الذود عن تاريخنا ومكتسباتنا وتضاريسنا، ونكاد نرفع علم دولتنا العظمى على أزقة وحرارات ومنازل ومباني "تل الربيع" وغيرها من المغتصبات، ونفتك كل يوم بالآلاف مؤلفة من الأشخاص والآراء والمواقف.

بينما نحن في الواقع أمة مهزومة تتسلح بأقصى ما تستطيع من الرفض المعزز بالاستكانة وانتظار ما سيأتي به الغيب، متمسرون

في العدمية، نتوه وحدنا في فضاءات هزيمة لا اسم لها، ونعمل كل شيء إلا العودة إلى الجذر والتمترس خلف إرادة شعب الجبارين، وحرق كافة السفن، وعلى رأسها، متبقيات أوصلو، والتنازل الطوعي لإرادة شبية البلاد حتى يحدوا بأنفسهم خارطة المسير، وتسخير كافة الفرص والمنافذ والمنابر والساحات لشرح قضيتنا وثوابتنا، والتجيش ضد الصلف الإسرائيلي وصفقة القرن والتوسع الاستيطاني غير المسبوق على أراضينا، ولا بأس في ذلك من استخدام كافة السبل بما في ذلك زيارة الشيطان والاجتماع مع إبليس.

في زمن ترامب والردة العربية الفلسطينية الرسمية، تاه من تاه وخان من خان ونامت الشعوب واستأسد حكمها في إصدار بيانات الاستنكار واختراع الأوصاف لما يجري من تنكيل بحقوقنا غير القابلة للتصرف. أما نحن فما زلنا نعتقد بأن لنا "زمننا نشتره في القدس"، ووطننا نحلّم به، ونصرا مزلزلا يأتي به الرحمن، ونرقص على أنغام "شهيدا... شهيدا... شهيدا" في وقت الفراغ.

بالمقارنة، وعلى أرض الواقع، فإن تضاريسنا تتسرب من أفئدتنا وحدقات عيوننا، وتذبل فلسطين في أسرها واغترابها، ويحترق شبابها في البحث عن مكان تحت أي شمس إلا شمسنا، وتستمر الجغرافيا بالشرذمة والمناصب والإكتناز والمواكب بالاحتفاظ. نحن اليوم ذبيحة تنتظر نحرها من الجلاذ، وبذات الوقت ننشد أن "النصر صبر ساعة"، أما الوطن وأحلام الشهداء وتطلعات الأسرى وأنات الجرحى وصبر الأمهات، فهي من تراث مرحلة انتهت، ودرّب آففر، وواد سحيق يتبلع الجميع.

أمام هذا الوضع بالغ التردّي، لا يكفي أن نسطر الأمجاد والغضب والثورة على منصات التواصل الاجتماعي والسلام، ولا يجوز أن نكتشف فجأة خلل منظومة العلاقات المتشعبة مع "شريك السلام"، ولا يصح أن ن نصب أنفسنا حكاما وجلاذيين لكل من فكر أو قرر أو مارس ما يناقض قناعاتنا الفردية، بغض النظر عما إذا كان ذلك يتم بتوجيهات "القيادة" أم لا. إن الغضب المستشري اليوم على "التطبيع" و"المطبعين" يعكس مزيدا من الاغتراب الوطني والضغط المتنامي بين أبناء شعبنا نتيجة حالة الفشل الشامل التي تحدى بنا على كافة الأصعدة، وسوء إدارة الملف السياسي والاقتصادي والسلم الأهلي.

لنختلف أو نتفق على مفهوم "التطبيع" أولا، قبل خوض المعارك في غير محلها وخطل الحابل بالنابل وهدم معبدنا بأيدينا. وحيث أننا رفعنا شعار وحدانية تمثيل م.ت.ف.، فإن الجهة الوحيدة المخولة بوضع مفهوم رسمي ل، "التطبيع" هي م.ت.ف. رغم تحفظي شخصيا على أدائها وسلوكها. وما دامت م.ت.ف. أجازت وتبنت فكرة التواصل مع مجتمع "العدو الصهيوني" وخاصة القوى التقدمية فيه، وحددت الإطار الناظم لهذا التواصل وأهدافه وأدواته، فإن الاختلاف بيننا يجب أن يكون على وجاهة هذا الموقف وليس على جهة أخرى.

إضافة إلى ما سبق، فإنه لا تملك أي مؤسسة مجتمع مدني الحق بالتصنيف والتخوين كما يجري اليوم، خاصة إن تعلق الأمر بتنفيذ برنامج م.ت.ف. المتعلق بالتواصل المجتمعي مع مجتمع "العدو الصهيوني" وخاصة القوى التقدمية فيه، وإن كان لأي جهة أن تعارض توجهات م.ت.ف. في هذا الشأن فلها الحق المطلق بذلك، ولكن ليس بالعوانية التي شهدناها ضد أي جهة (أفرادا ومؤسسات) تختلف معها، ما زالت تلك الجهة ملتزمة ببرنامج م.ت.ف. والأولى بهذه المؤسسات أن توحد الجهود لتصحيح مسار وبرنامج م.ت.ف.، لا أن تغض الطرف عن ترهلها وسوء أدائها واستكانتها واستسلامها، وتتفرغ للنيل من وطنية من يعمل تحت مظلتها.

نحن جميعا في فلسطين محكومون بنظام سياسي، لكل منا موقفه منه، ولكن المصالح الوطنية العليا المتمثلة بوحدة الأرض والشعب والأهداف الوطنية بالتحريرو وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية

الشفافة الكفوة المنفتحة على كافة مواطنيها ومفجرة طاقاتهم الإبداعية، يجب أن تكون فوق الاختلاف بأي شكل من الأشكال. لنختلف أو نتفق على محتوى وأهداف علاقتنا بدولة "الكيان الصهيوني"، وليس على من يتصرف منطلقا من ترتيبات هذه العلاقة وفهمها لها، وتوجيهات النظام السياسي. لنشهر السيف في وجه من يعيقون وحدة الوطن ويعطلون مؤسساته ويمنعون تطوره، وليس من يحاول توسيع مساحة التأييد لحقوقنا الوطنية بفلسطيننا. وإلى أن تعلن م.ت.ف. موقفا مغايرا من مسألة التواصل مع مجتمع "العدو الصهيوني" وخاصة القوى التقدمية فيه، فإن محاولة النيل من أمن وأمان وسمة من يقوم بذلك في إطار م.ت.ف. تعتبر مخالفة جسيمة لـ "القانون". وإن صمت اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف. واللجنة المركزية لحركة فتح على التشهير بمن اعتقدوا بأنهم يؤدون رسالة وطنية حتى ساعة كتابة هذا المقال لهو أمر معيب، علما أنه جرى ترتيب لقاء ما بين هذه المجموعة ورئيس السلطة مساء يوم 24/02/2020، والذي أتوقع أن يسفر عن تصريح واضح ومسؤولية القيادة عن ذلك النشاط، وأمل أن يشمل الموقف محددات للعلاقة السليمة مع مجتمع "العدو الصهيوني" والقوى التقدمية فيه.

ختاما، فإن الجهود التي تبذلها منظمة BDS في مجالات عملها مقدرة وتستحق الدعم والمؤازرة منا جميعا، وقد تزامن معها انطلاق جهود وطنية رسمية وشعبية مكثفة لمكافحة اقتصاد المستوطنات. وقد طورت BDS في سياق عملها مفهوما عالميا للحكم على أي موقف أو نشاط بشأن إذا ما كان "تطبيعا" أم لا، وإنني أتفق معها عليه. ولكن الحالة الفلسطينية الشاذة جدا، حيث الاحتكاك القسري بالمحتل ودولة الكيان هو ممر إجباري في كافة تفاصيل حياتنا اليومية، بمن فيهم أعضاء المنظمة ممن يقيمون في فلسطين أو يزورونها، يستدعي إبداع مفهوم خاص "للتطبيع" في حالتنا هذه.

تقوم هذه المنظمة بجهود جبارة عالميا لفضح الممارسات الإسرائيلية بحق شعبنا وقضيتنا، وتحقق النجاحات التي نعزز بها جميعا، ولكنها ليست الجهة الرسمية المخولة برسم السياسات والبرامج المتعلقة بخدمة مصالحنا الوطنية. تلك الجهة هي من انتخبها برلمان الشعب الفلسطيني، المجلس الوطني، وهي اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف.، على بؤسها وضعفها وغيابها عن المشهد، وإن شاء لأي منا أن يدعوا لإعادة النظر بالعلاقات اليومية مع شعب ودولة "الكيان الصهيوني"، ويسعى للتغيير ويكافح لتحقيقه، فالأولى أن تتركس الجهود والطاقت لإصلاحها ومحاسبة لجنيتها التنفيذية على بؤس أدائها بالتزامن مع الضغط في مجال الانفكاك عن دولة الاحتلال، وليس الهروب من مواجهة هذا الاستحقاق بمحاولة معالجة الأعراض وليس المرض ذاته.

إن منظمة BDS ليست الجهة الرسمية التي تحدد ما إذا كان أي شخص أو تجمع "خارج عن الصف الوطني" أم لا، وليست هي الجهة الرسمية التي ترسم الخط الفاصل ما بين نشاطات وأفكار وبرامج "التطبيع" وغيرها في السياق الفلسطيني، ويخطئ من يعتقد بغير ذلك. وبرأيي، لن تتمكن منظمة BDS، وغيرها من الناشطين في مجال مقاطعة "إسرائيل"، من تحقيق أهدافها في السياق الفلسطيني دون معالجة الخلط في مفهوم "التطبيع" على الجبهة الفلسطينية، حيث تستدعي العلاقة القسرية بين الشعب المحتل ودولة الاحتلال والاعتماد شبه الكلي عليه في معظم شؤون حياتنا صياغة مفهوم وتعريف خاص لـ "التطبيع" في فلسطين، يأخذ بالاعتبار حقيقة أننا ما زلنا تحت الاحتلال ومضطرون للتعاطي مع المحتل قسرا. ولا بد أن يترافق ذلك مع الضغط والعمل على تبني هذا المفهوم رسميا من قيادة الشعب الفلسطيني، وإصدار التشريعات والسياسات المعززة له، وبحيث يعتبر من يتناقض مع هذا المفهوم خارجا عن الصف الوطني. وإلى حين تحقق ذلك، فعلينا بالهداية والتثقيف والتوعية، والابتعاد عن التشهير والتخوين والقتل المعنوي العمد، الذي يفوق بآثاره إزهاق الروح على ما أعتقد. والله من راء القصد.

السائق الجرافة، السائق الطائرة...

بقلم: عبد الرحيم الشيخ

ما الذي تغير في وظيفة الحديد من «مملكة داوود» إلى «دولة اليهود»، وهل الحديد هو السلاح أم حاملوه والمترسون به في حروب الانتصارات عن بُعد؟ لا يحتاج الفلسطينيون إلى دروس فلسفية كبرى في «السلطة الحيوية» و«الموت البطيء» و«أطر الحرب» و«سياسات الموت والحياة» و«المعمار الجنائي» للإجابة... فكل ما يحتاجونه قراءةً خطيةً بسيطةً في تاريخ الفداء المكتوب بالعنف الاستعماري على أجساد الضحايا في ثلاثيات العدو، وشواهد قبور الشهداء فيما تبقى من فلسطين، بالحروف أو بالأرقام. لا يحتاج الفلسطينيون إلى قواميس أصدقاتهم لمعرفة «قواعد الاشتباك» في المعركة، ولا إلى قواميس أعدائهم لفهم معاني «طهارة السلاح» في الحرب... فكل ما يحتاجونه نحو جديد، ذاكرة نافية لحق التاريخ، بدائل معجمية للقواميس العامة، محدودة المداخل، مختصرة التعريفات، وإن لم ترق لتجار الواقعية السياسية ومثقفى البلاغة الناعمة. مثلاً:

«غزة: واحة صبار»

«الفلسطيني: ضحية برسم الدفن»

«الصهيوني: سائق آلة موت. يحدد المواقيت، والأمكنة»

«الحديد: سلاح قديم. يتغير سائقه. ضحيته ثابتة. أسنانه تسقط بالتقدم»

لكن، هل هذا كل ما يمكن قوله في مشهد سحق جرافة صهيونية جسد الشهيد الغزي محمد الناعم، وشنقه، على تخوم خانيونس في 23 شباط 2020؟ هل هذا كل ما يمكن تذكره من صور أجساد فخر قرط، وفارس عودة، وراشيل كوري وآلاف الشهداء الذين دفنتهم جرافات العدو، ومثلت بهم روبوتاته، ومزقتهم صواريخه، ودفنتهم طائراته، وأغرقتهم سفنه الحربية؟ الإجابة بالقطع «لا»، فثمة إرث من التوحش محفور على جسد الفلسطيني لا يسعف في وصفه الشعر، ولا ما يشبهه، إذ يفقد الشعر في الحرب جدواه، أو يربحها قائلوه، إن تمتعوا بالموهبة. لكن علينا اليوم، ربما، أن نكف عن تأمل مقترح محمود درويش بأن «نلقن الأعداء درساً في الزراعة، ونزرع فلفلاً في خوزة الجندي»، إذ لا زال الأعداء «يقطعون العمر في دبابة» لا تجر محراثاً، ولا زالت خوزة الجندي غير مثقوبة لجذور فلفلنا... لكن ربما علينا الالتفات إلى شاعر أحبه شاعرنا، الألماني بريخت، إذ لديه ما هو أكثر جدوى، نصيحةً لجنرال العدو رب الجنود، ولنا:

«ديابك»

أيها الجنرال، آلة فعالة،

تحرث الغابات، وتسحق مئات الرجال،

لكن فيها عيباً واحداً: أنها تحتاج سائقاً.

طائرُك، أيها الجنرال، جبارة، إنها أسرع من العاصفة،

وتحمل من القنابل أكثر من فيل، لكن فيها عيباً واحداً: أنها تحتاج ميكانيكياً.

إنسانك نافع، أيها الجنرال، قد يطير، وقد يقتل، لكن فيه عيباً

واحداً:

أنه يفكر... جريمة الكلام.

للحديد آلهة: جرافة، وطائرة، وجيب عسكري... وللحديد عيوبه، تقول القصيدة، وعيب آلة الحديد والموت، هو حاجتها إلى «إنسان» يسوقها، لكن إذا تحول الإنسان إلى آلة، فهو بحاجة إلى من يردعه، لا إلى من يصلحه أو يسوقه، ومن يسوق السائق؟ هنا، تستدعي الذاكرة ثلاث آلات عملت في صفوف «الجيش الأكثر أخلاقية في العالم»، وأكثرها التزاماً بـ «مبدأ طهارة السلاح». وهي، على الترتيب، من السماء إلى الأرض: دان حالوتس-السائق الطائرة، موشي نيسيم-السائق الجرافة،

وشلومو أفنيري-السائق الجيب.

السائق-الطائرة، أو واحد منهم، اسمه دان حالوتس. قضى معظم حياته في الجو. شارك في الغارات العدائية في حروب «إسرائيل» على العرب والفلسطينيين، تخطيطاً وتنفيذاً، منذ العام 1973 وحتى العام 2007. والتصق بالصناعات الجوية وصيانة الطائرات وتصنيعها من الفانتوم واللافى وحتى الـ F16 والأباتشي. كان قائداً لسلاح الجو الصهيوني من 2004-2000، ورئيساً لهيئة أركانه 2005-2007. شارك في اغتيال الشيخ أحمد ياسين على كرسيه المتحرك، في 22 آذار 2004، بصواريخ «هيل فاير» من طائرة أباتشي؛ واغتيال القائد العسكري صلاح شحادة في 22 تموز 2002، ومعه قرابة خمسة عشر آخرين نصفهم أطفال، بقنبلة ترزن طناً ألقى من طائرة ف 16. ناهيك عن دوره في عمليات تدمير لبنان في عدوان تموز في العام 2006، وبخاصة في تدمير الضاحية الجنوبية. وعلى الرغم من حكمته في إدارة «خطة فك الارتباط والانسحاب من غزة» في العام 2005، وإطلاقه شعار «بحزم وحساسية»، أي عدم المس بالمستوطنين أثناء إخلانهم «لأنهم ليسوا أعداء الدولة ولا الجيش»... إلا إنه كان الأكثر وحشية في تعريفات «طهارة السلاح» ضد غير اليهود، إذ كان يرى أنها تعني «أن يظل السلاح نظيفاً، جاهزاً للاستخدام». وحين تعالت بعض الأصوات التي تقول بارتكابه وضباطه وجنوده جرائم حرب، وبخاصة بعد اغتيال الشهيد صلاح شحادة، صرح لصحيفة «هآرتس» في 24 آب 2002 أنه خطب فيمن شاركوا في العملية: «ناموا جيداً في الليل، كما أنام أنا جيداً. لستم من اختار الأهداف في هذه المهمة، ولستم مسؤولين عن محتوى الأهداف. عملكم كان مكتملاً وممتازاً. هذه المشكلة لن تلقى عليكم. قمتم بتطبيق ما أمرتم بفعله، ولم تحرفوا ملمتراً إلى اليمين أو الميمتراً إلى اليسار». وحين سألته المراسلة عما يحس به الطيار حين يلقي قنبلة ترزن طناً على حي سكني في غزة، كان رده: «إن كنت تريد معرفة شعوري عندما أقوم بإطلاق قذيفة من الطائرة، فجوابي هو أنني أشعر باهتزاز صغير في الطائرة نتيجة لإطلاق القذيفة. وبعد ثانية ينتهي الاهتزاز. هذا كل شيء. هذا ما أشعر به».

أما السائق-الجرافة، أو واحد منهم، فاسمه موشي نيسيم. لم يكن عسكرياً جيداً، ولا قائداً، ولم يتحول بعد للخدمة في «معسكر السلام الإسرائيلي»، بل كان محض «سائق لمركبة متحركة»، سكيراً، عاطلاً عن العمل، مرتشياً أثناء عمله في بلدية الاحتلال. وحسب واحدة من أشهر مقابلات صحيفة «يدعوت أحرنوت» في العقد المنصرمين، أجريت في 31 أيار 2002، استدعي «نيسيم» للخدمة العسكرية في معركة مخيم جنين في نيسان 2002. وكان من المتحمسين لحزب الليكود و«البلدوزر شارون»، فجاء إلى المعركة بمعنوية عالية. سلموه جرافة D9 ترزن ستين طناً، ولم يسأله أحد عما في حقيبته الشخصية... كانت مليئة بالويسكي والمكسرات. في المقابلة، أعرب «نيسيم» عن غبطته بأن سياقة الجرافة بددت اكتنابه الزمن، وأنهت إحباطه، سيما وأن قائد الوحدة لم يمانع في أن يرفع علم «بيت المقدس» فريق كرة القدم الأكثر عنصرية، على الجرافة، واتصل بأهله ليشاهدوا ما يفعله بـ «عش الدبابير» على الهواء مباشرة. ومثل حالوتس، لم يكن «نيسيم» يشعر بالانفجارات حوله إلا كـ «كاهتزاز في بطن الوحش» الذي يسوقه. عمل لمدة 75 ساعة متواصلة، وتمني لو أذنوا له بهدم ما تبقى من المخيم. وبعد انتهاء مهمته، بث حكمته العسكرية: «لو أننا نكر ما فعلناه في جنين، في غزة، لكان الهدوء يسود الآن. اليوم عندما أنظر للوراء أقول لنفسي: يا للخسارة، ليتني فعلت أكثر من ذلك، أقول ذلك انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية. لقد كان يتوجب علينا تدمير مخيم جنين بأكمله».

وأما السائق-الجيب، أو واحد منهم، فاسمه أوري أفنيري. كان «عنصرياً في الحرب، وعنصرياً في السلام» كما كان يحلو القول. ابتداءً حياته العسكرية في منظمة الـ «إرغون» الصهيونية، وشارك في أعمالها الإرهابية، التي لم يكن أقلها إلقاء القنابل على التجمعات العربية، إلى حين انضمامه إلى الوحدات النظامية في جيش الاحتلال الصهيوني. ومن أبرز «مآثره» العسكرية دوره كتابته نشيدها العسكري بعد معركة السوافير، وتطهيرها عرقياً في منتصف أيار 1948. يعترف أفنيري أنه شارك في المعركة الشرسة مع وحدات من الجيش المصري التي قطعت طريق النقب، بقيادة ضابط لامع، تبين لاحقاً أنه جمال عبد الناصر، وأنهم حين غادروا مكان المعركة إلى معسكرهم صعّدوا في جيئاتهم العسكرية على بعض خنادق الجنود المصريين، وأن عجالات الجيئات دعست، حرفياً، أجساد الشهداء. وفي مقطع آخر من وثائقي خاص مع شركائه في «وحدة ثعالب شمشون»، يتذكرون وهم يقهقهون كيف أن الأطباء حديثي التخرج، من القادمين من أوروبا الشرقية والمنخرطين في الجيش فور وصولهم، كانوا يتدربون في «جثث العرب، لأنها كانت مجانبة». بعد أن أنهى سائق الجيب أعماله في معسكر الجيش، تفرغ لـ «معسكر السلام»، فحتى السلام يُمارس في المعسكرات في دولة العدو... وأحبه بعض قادة الفلسطينيين، لكن نشيد «ثعالب شمشون»، بصوت «شوشانا دماري» الحماسي، لم يغادر الموسيقى الخلفية لأحاديثه الكثيرة عن السلام:

«أربعة، أربعة

في الجيب السريع،

والأغنية تسلسل عبر القلب،

والدرب في طريقهم يرقص ويغني،

إنه الدرب المؤدي للعدو.

ثعالب شمشون

عادت تنتشر في الفضاء،

تحمل اللهب في الليل،

من غزة إلى غات،

المعركة تحدث ثانية،

كرمي لحرية إسرائيل.

اسمعوا يا مصريين

لأغنية شمشون،

يعلن نهاية الفلسطينيين،

اسمعوا جيداً للمدفع، للقنبلة اليدوية،

لأغنية الموت لجيش الغزاة.

أربعة، أربعة

إلى المعركة الهوجاء،

الرشاش يقصف بهدوء،

نعم، الرشاش الذي يقذف الحمم جديد،

ولكن النار قديمة، قديمة»

آلات ثلاث، إذن، هي، الطائرة-حالوتس والجرافة-نيسيم والجيب-أفنيري. فما الذي تغير في الجرافة مجهولة السائق التي سحقت جسد محمد الناعم، وشنقته، يوم أمس على تخوم غزة؟ لا جديد سوى الخطأ الفادح في قصيدة بريخت، فلم يعد «جندي الجنرال يفكر»، لأن الصناعات العسكرية في دولة العدو تمكنت من القضاء على عيوب آلاتها تماماً، ومنها «الإنسان»، والشعر. وماذا تغير في مهمة الحديد من داوود، الذي ألان له ربه الحديد، إلى تنتياهو، الذي ألان له ربه قلوب قيادة أعدائه الفلسطينيين؟ لا شيء سوى طريقة التعدين، واسم السائق، وما سيكتبه التاريخ في كتاب الفداء.

تقرير

الثقافة عقاب تاريخي لكل المعتدين

ما هو الدور الأبرز للمثقف الفلسطيني في مواجهة صفقة القرن؟

وأكد طه، أن المثقف أحد مكونات المجتمع وهو الأكثر تأثراً في الوعي والوجدان، وهذا يلقي عليه دوراً محورياً يستدعي منه أن يضاعف من مواقفه وأن يعلن بشكل حاسم عن موجهته لمثل هذه الصفقة وغيرها.

من جهته قال الشاعر مراد السوداني، الأمين العام لاتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين، إنه "في الحقيقة على المثقفين أن يصلحوا ويجذبوا ويؤصلوا جبهة الثقافة الفلسطينية والعربية، وتحديداً في فلسطين كراس حرباً للثقافة العربية، صعوداً نحو مثقفي وأحرار العالم ليؤكد قدرة هذه الثقافة على المنازلة وعلى المجابهة لرواية النقيض الاحتلالي الذي يريد أن يصل إلى كي الوعي الفلسطيني والعربي، لخلق الفلسطيني الجديد من أجل صياغة فلسطين الجديدة، من هنا فإن مسؤولية كبيرة ودورا كبيرا يقع على المثقف فيما يتعلق بضرورة المواجهة، من أجل تدوين رواية فلسطين وحكايتها المحمولة على البطولات والدم المجيد.

وأوضح السوداني، أنه "علينا أن نعيد إنتاج مقولة أدب المقاومة التي حاول البعض أن يهبل عليها الكثير من تراب النسيان والإلغاء، ولكن الاحتلال يستدعي المواجهة، في ظل هذه الغطرسة وهذه الهيمنة والاستباحة التي تضرب عرض الحائط بحقيقة هذه البلاد وحقها، فإذا أرادوا القدس موحدة للاحتلال وإذا أرادوا فلسطين كاملة لهذا الاحتلال، نحن كمتقنين فلسطينيين من قبل الصفقة وما بعدها نقول، بأن ثابت الثقافة الفلسطينية لا يحول ولا يزول ونحن متمسكون بهذه الخريطة مكتملة، وهذه القدس لا شرقية ولا غربية، بل موحدة عاصمة لفلسطين كانت وستبقى".

تفعيل الدبلوماسية الثقافية في المحيط العربي

وقال السوداني، "هذا يستدعي تجميع كافة الطاقات الثقافية والإبداعية في الوطن والشتات وجعل قضية مواجهة هذه الصفقة وكَي الوعي الفلسطيني على رأس أولويات الكتاب والأدباء والمبدعين، من خلال ما يكتبون ومن خلال ما يفعلون من حراك في المربع العربي وفي المربع الكوني".

وأضاف السوداني، "هذا يتطلب تفعيل الدبلوماسية الثقافية في المحيط العربي من خلال الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، والذي في اجتماعه الأخير انعقد في العاصمة المصرية القاهرة، جعل فلسطين على رأس أولويات الاتحاد العام، من خلال

في العام 2017، اقتصر الحديث عن صفقة القرن كعنوان دون معرفة مضمونه، والتي اعتبرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنها الخطوة الأولى لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلا أن ترامب وبتاريخ 6/12/2017، قام بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وقام بنقل سفارة بلاده إليها، والتي جاءت بالفرض التام على الجانب الفلسطيني، وفي تاريخ 28 يناير من العام الحالي 2020؛ قام ترامب بالكشف والإعلان عن صفقة القرن خلال مؤتمر صحفي له في البيت الأبيض، بحضور رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والتي تتضمن إبقاء استمرار السيطرة الإسرائيلية على معظم مناطق الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وبقاء مدينة القدس تحت السيطرة الإسرائيلية.

وأضاف أبو هشيش لـ"الحدث"، أن دور المثقف الأساسي في مواجهة صفقة القرن يكون من خلال بث مزيد من الوعي المؤسس على أرضية صلبة من الإدراك للواقع وللتاريخ وللمستقبل ولجميع المعادلات الجيوسياسية بالمنطقة، ومحاربة ما يسود من حالة الإحباط واليأس والسخرية. مبينا أنه لا يوجد بيد المثقفين سوى أدوات فكرية ولغوية وإبداعية لتكريس هذا الواقع.

وأكد أبو هشيش، على أنه يجب على الشعب الفلسطيني التحسين من شروط صمودهم، لأن هذا هو الرهان الوحيد في ظل حالة الانحطاط التي تحيط بفلسطين والبلاد العربية، وحالة التهافت على العلاقات مع "إسرائيل".

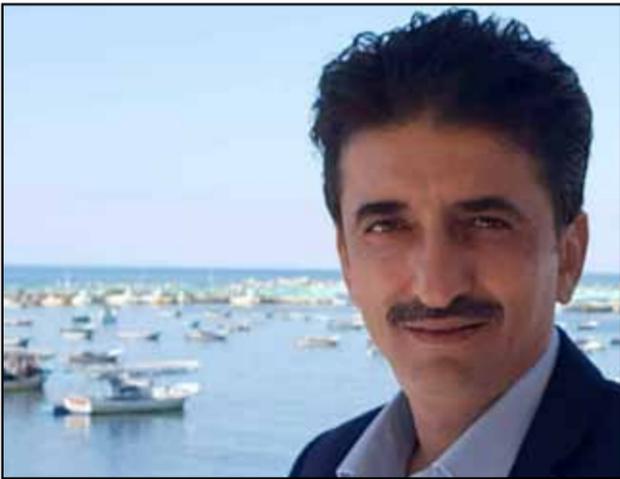
وفي ذات السياق، قال الشاعر والكتّاب الفلسطيني المتوكل طه، إن صفقة القرن ليست منفصلة عما قبلها من مؤامرات استهدفت تصفية القضية الفلسطينية، بمعنى أنه على المثقف أصلاً أن يكون مواجهاً بشكل دائم لكل السياسات التي تستهدف القضية الفلسطينية، غير أن صفقة القرن تستدعي مضاعفة الجهود والبحث عن آليات جديدة تشكل مانعاً أمام استباحتها العمياء، ولعل الأمر الأهم في هذا كله أن يتسلح المثقف بموقف يناحز كلياً إلى ثوابته ويواجه كل أشكال التنازل والتطبيع والمساومة.

المثقف أكثر تأثراً في الوعي والوجدان

الحدث - إسراء أبو عيشة

وحول دور المثقفين والكتاب الفلسطينيين في مواجهة تلك الصفقة التي هي مخالفة لكافة الأعراف والمواثيق الدولية؛ أشار الأكاديمي والمترجم الفلسطيني د. إبراهيم أبو هشيش، إلى أن الشعب الفلسطيني قادر على إحباط جميع المشاريع التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وإلغاء وإنكار أي قرار من خلال بث مزيد من الوعي والأمل داخل المجتمع الفلسطيني خصوصاً في هذه المرحلة. وأشار إلى "أنه من خلال متابعتي لمواقع التواصل الاجتماعي؛ هناك حالة من اليأس والإحباط والسخرية التي تسود في أوساط الشعب الفلسطيني، كأنهم شعب في طريقه للانقراض، وهذا الأمر غير صحيح، ويجب الإدراك بأن هذه الفترة سوف تنتهي وتزول، ولن تختلف عن بقية التجارب الاستعمارية، وبعد زوالها سيبقى الشعب الفلسطيني هو الموجود في فلسطين، فقد أثبت الشعب الفلسطيني للعالم على مر السنين بأنه موجود ولا يمكن تصفية قضيته".

بث الوعي المؤسس على أرضية صلبة من الإدراك للواقع والتاريخ



عبد السلام العطاري



مراد السوداني



نبيل عواني

بمقاطعة الاحتلال الإسرائيلي. وبينت يونس، أنه على المثقفين أن يقوموا بحملات ضد صفقة القرن، من خلال إيجاد حاضنة لكافة المثقفين في البلاد العربية والإسلامية، وذلك للخروج بمواقف حاسمة وواضحة تجاه رفض هذا البيع الإجباري للقضية الفلسطينية، والتي جاءت تحت مسميات اقتصادية ودعائية انتخابية أمريكية - إسرائيلية.

وأكدت يونس، على أن مساحة الحرية والعمل للمؤسسات والنقابات الثقافية الخاصة وشبه الرسمية هو أعلى من الرسمية، وذلك نتيجة وجود اتفاقيات وقعت مع الجانب الإسرائيلي، أو وجود معايير سياسية، سيتم استخدامها من قبل الإسرائيليين باتهام المؤسسات الرسمية بالتحريض.

وأوضحت يونس، أن هناك عددا كبيرا من المؤسسات الرسمية حول العالم التي تعنى بالجانب الثقافي، ويجب مخاطبتها ويجب الوقوف باتجاه الحصول على مواقف واضحة وداعمة لرفض صفقة القرن، والتي نتجت من خلالها عن حركات بين مثقفين وأصوات أكثر حرية، لذلك يجب أن يكون هناك عمل داخل فلسطين وينطلق للعالم رافضين هذه الصفقة، كونها ليست ذات بعد سياسي أو إعلامي أو اقتصادي أو حتى وجودي على الأرض، بل هي ذات بعد ثقافي، حيث إن هذه الصفقة تسف وجود الإنسان الفلسطيني وجذوره العميقة على هذه الأرض، الأمر الذي يلغي تاريخ فلسطين القديمة ويلغي تاريخ المكان، ويعيد كتابة الرواية بلغة صهيونية وبلغة المصالح دون إدخال العنصر الأساسي وهم الفلسطينيين.

وبحسب يونس، "هناك الكثير من المثقفين الذين تواصلنا معهم، رفضوا هذا الإلغاء الوجودي للشعب الفلسطيني، ورفضوا هذه الصفقة، ولكن علينا أن نجسر بيننا وبينهم رسمياً من أجل أن يكون لهذا الصوت تأثير أعظم وأكبر، بسبب ما نواجهه من انتشار للمطبعين، وكذلك ما نواجهه من ادعاء الأمريكي - الإسرائيلي على أن العالم يوافق على طروحاتهم ذات البعد الواحد.

وقالت يونس، إن الثقافة هي جزء من المنظومة وتدخل في كافة مفاصل المنظومات الأخرى وتعمل بشكل مباشر وغير مباشر على تعزيزها وتعميقها وتأسيسها وإعادة كتابتها.

وأكدت يونس على أن أميركا عندما حاولت نفي وجود الهنود الحمر، لم تكن الدماء هي التي أبقته حية في ذاكرة العالم، بل من خلال القصائد والخطاب الثقافي الذي ألقوه في البيت الأبيض عندما وقعوا وثيقة السلام بينهم وبين الأمريكان، حيث تم ترحيل هذا الخطاب خلال التاريخ الذي أثبت حقهم وراثتهم وثقافتهم.

وأضافت، "هذه هي سياسة الولايات المتحدة بأن تقوم بنسف كافة الحضارات ومنها: حضارة تدمر وحضارة بغداد وحضارة الشرق القديم، من أجل تبرير وجودهم الطارئ على التاريخ في هذه الحضارات.

ووفقاً ليونس، فإنه ومنذ غسان كنفاني وحتى اليوم "نحن نحيا بموجب هذه الثقافة وهذا هو الفرق بين العمل السياسي والاقتصادي والدبلوماسي، العمل الثقافي هو الوحيد الذي سيحيا، سيموت الاحتلال وسينتهي لكن سينتقل للأجيال الأخرى ما تمت كتابته.

وأضافت يونس، "الثقافة هي عقاب تاريخي لكل معتمد، لذلك يجب الحفاظ عليها وليكن صوتنا مرتفعا بها، وهي الجزء الأهم في المنظومة وهي القاعدة التي يتأسس عليها الفعل النضالي والسياسي الفلسطيني وهي التي ستنتقل عبر الزمن وستحمل معها كل أدوات الطرق على الخزان للأبد في أذهان هؤلاء المعتدين".

الاستيطان، ومنذ عام 1948 وما قبل ذلك، والاستيلاء على الأرض الذي تم ما بعد 1948 حتى 1967 أيضاً، كان يتطلب مواجهة من المثقف الفلسطيني والعربي والقومي، وكانت المنطقة العربية متأثرة بالفكر القومي وكانت هناك توجهات سياسية أدت كحركة القوميين العرب، إلا أنها لم تكن بالشكل المطلوب من حيث الدفاع عن ما تم الاستيلاء عليه من فلسطين، ومن ثم وجود الثورة الفلسطينية في 1950 وما قبلها من ثورات متتالية كانت تؤدي إلى مواجهة ومجابهة هذا الاستيطان.

ما بين الدور السياسي والثقافي

وأضاف، "نحن الآن في الألفية الثالثة نسأل هذا السؤال، ما هو دور المثقف في مواجهة صفقة القرن؟، حيث أنه كان يفترض بالمثقف الفلسطيني والمثقف العربي أن يكون هناك دور منوط به بشكل أكبر وبشكل أوضح، ولكن للأسف الشديد، السياسي لم يكن ينتبه لدور المثقف العربي، وإنما كان الدور السياسي العربي هو قمع ظاهرة المثقف، وهذا ما أدى إلى تواطؤ السياسي العربي بشكل عام. ومرحلة العمل السياسي منذ العام 1936 حتى الراهن الذي نعيشه الآن، بالتالي ونحن الآن في جرم النار وفي جرم مسألة صفقة القرن تحديداً وما آلت إليه من وضوح كامل لرؤية المشروع الاستيطاني الصهيوني الأمريكي والتواطؤ العالمي والصمت العربي وربما رضى البعض من السياسيين العرب لما آلت إليه القضية الفلسطينية.

وأكد العطاري، على أنه يتوجب على المثقف الفلسطيني بشكل خاص أن يواجه وأن يسعى دائماً ليكون هو الخندق المتقدم لإعادة صياغة الخطاب الثقافي الفلسطيني سواء ما يخص الخطاب الإعلامي وما يخص الخطاب التربوي، والخطاب الذي يمكن أن يمتدح عليه تربية الأجيال بشكل خاص، لذلك لا بد من إعادة المراجعة وإن كانت متأخرة، ودائماً كنا نقول إنه منذ عام 1994 نهاية الانتفاضة الفلسطينية الأولى الكبرى يجب أن تكون هناك إعادة مراجعة لحسابات دور المثقف الفلسطيني والسياسي الفلسطيني، ونحن الآن نقول ومنذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض نحن بحاجة على مراجعة، حيث يجب أن يكون هناك تكاتف ما بين السياسي والمثقف ويجب أن يتعامل السياسي الفلسطيني مع المثقف بأنه بوصلته وأنه الرافعة التي يمكن أن يبني عليها مواقفه لمواجهة ما آلت إليه القضية الفلسطينية.

وأضاف، "باعتمادنا، مهما كانت هناك من تداعيات سياسية تخص فلسطين سواء من شرعنة هذا الاستيطان الأمني أو من شرعنة ما يسمى بالحدود الشرقية لإسرائيل؛ لا يمكن أن يكون هناك قرار يغير الحكاية والتاريخ الفلسطيني، فالمسألة الفلسطينية لا يمكن أن تكون رهينة قرار كما هو بموضوع صفقة القرن.

وأعتبر العطاري، أن المشكلة الأكبر هي أن السياسي دائماً يهمل الثقافة وهذه مسألة معروفة ليس فقط هنا بفلسطين وإنما هذه سمة عامة في أي كيان سياسي أو وجود سياسي عالمي أو عربي، "دائماً ما يتعامل السياسي مع المثقف بأنه على خلاف، وهذا على العكس، ففي الحالة الفلسطينية يجب أن يكون هناك تكامل وتناغم، لذلك يجب إعادة استنهاض دور المثقف ليعيد بناء دوره، وأن يثق المثقف بدوره أولاً حتى يستطيع أن يعيد الثقة إلى الرأي العام. وأشارت يونس، إلى أن الثقافة تعتبر الرافعة الأساسية بالمقام الأول للقضايا الوطنية حول العالم، وهناك أكثر من إجراء من الممكن العمل عليه، من خلال القيام بإنشاء مبادرات موحدة يطالبون فيها

ضرورة مواجهة صفقة القرن كما جاء في البيان الختامي لهذا المؤتمر ومن خلال تكليف أدباء فلسطين بإنجاز "الكتاب الأسود" لتوثيق وتدوين جميع جرائم الاحتلال الصهيوني على جسد فلسطين منذ 100 عام ليتم ترجمته للعديد من لغات العالم، لكي يرى العالم الوجه البشع لهذا الاحتلال وما يضمه طيلة هذه السنوات من العصف والاستباحة لفلسطين ووعيتها، كذلك تم الاتفاق على ضرورة أن تكون فلسطين حاضرة في كل الاتحادات القطرية والمشاركة في الفعل الشعبي على الأرض من خلال الاتحادات والمنظمات الشعبية، وذلك لمكانة الكتاب في المؤسسات الشعبية كل في موقعه، إضافة لدعم كتاب القدس وفلسطين المحتلة عام 1948 بما يعزز صمودهم في ظل الهجمات التي تتعرض لها مدينة القدس من تهويد واستباحة وعزل ومحاصرة يومية وتهجير أهلها الأصليين، كل ذلك وغيره، علينا إظهار حجم هذه المؤامرة وتحشيد الدعم العربي والعالمي، وأيضاً الاجتماع الذي انعقد مؤخراً لاتحاد أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية الذي أكد على ذات الفعل من خلال حضور فلسطين وإسنادها بكل الاتحادات في العالم لكي تكون على معرفة ودراية بحجم وخطورة ما يحدث من شطب للهوية الفلسطينية وللثقافة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي الضمائر الحية والمثقفين والمبدعين والكتاب عليهم أن يخرجوا من واجبه الأخلاقي في كل مساحة وكل فضاء العالم، لرفع قلوبهم وضمائرهم وأقلامهم من أجل مساندة وإسناد مثقفي فلسطين وقضية فلسطين العادلة أمام هذه الغطرسة الأمريكية والصهيونية".

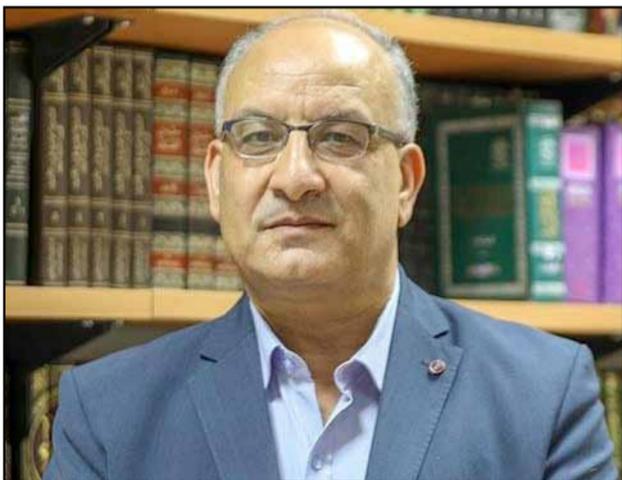
وبحسب السوداني، فإن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المثقفين، فهم الذين يحرسون الحلم من الخلعة وهم الثابتون لا يتزحزون، ولا يرتجون أبداً يرسم فلسطين وعنادها وتضحياتها وبطولاتها وأسراها وشهادتها، ونحن نجسد أرواحنا لهذا الإرث المجيد من التضحيات، ولا يمكن لنا ككتاب وأدباء ومعنا جمهرة كل الأرواح الحرة، إلا بالراية عالية التي يتم تواردها بالمناضلين كما المثقفين.

على عاتق المثقف والفنان مسؤولية كبيرة

وبين الفنان التشكيلي الفلسطيني نبيل عناني، أن المثقف عليه دور وواجب كبير تجاه وطنه في مواجهة جميع القضايا، وتعتبر صفقة القرن من القضايا التي يجب الوقوف كثيراً عندها للتصدي لها. وأضاف عناني لـ "الحدث"، أن الفنان يستطيع أن يوصل رسالته من خلال قلمه ولوحاته ومعارضه، فهنا يأتي دور المثقف بأن لا يبقى صامتاً لأن على عاتقه مسؤولية كبيرة لإيصال رسالته محلياً وعربياً ودولياً.

وأردف عناني قائلاً، "الرسم الكاريكاتير الفلسطيني ناجي العلي، والذي تميز بالنقد اللاذع كان يعتبر من أهم الفلسطينيين الذين عملوا على زيادة التغيير السياسي باستخدام الفن، حيث أن رسمة من رسوماته كانت تعتبر عن مئة تقرير ولها تأثير على الرأي العام". وأكد عناني، على أنه في المجتمعات الغربية دائماً يستفسرون عن رأي المثقف تجاه القضايا المطروحة، إيماناً منهم بأنهم أصحاب تأثير كبير في المجتمع، حيث أن الفنان يعكس رأيه في أغلب الأحيان رأي الشارع، لأنه يتمتع بحس صادق وعال.

أما الكاتب والشاعر عبد السلام عطاري، فقال إن مسألة صفقة القرن هي تنوير لفكر الاحتلال الصهيوني منذ العام 1948، "ومنذ فكرة الاستيطان التي تولدت نتيجة الوعود المبنية على وعد بلفور الأول عام 1917، توالى دور السياسي الفلسطيني والسياسي العربي ما بين ظاهرة المد والجزر، في مسألة مواجهة فكرة هذا



إبراهيم أبو هشمش



نداء يونس



المتوكل طه

قطاع غزة وبدايات المقاومة

1955-1952

اطلعت بالأمس على مقال الأستاذ محسن صالح مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت، والذي صدر عن المركز تحت عنوان: المقاومة الفلسطينية من 1948 إلى انطلاقة فتح: خليل الوزير والنظام الخاص للإخوان، وقد تناول الأستاذ محسن صالح في مقالته دور كامل الشريف وهو من أقطاب تنظيم الإخوان المسلمين في منطقتي العريش ورفح (شمال سيناء)، وهو من المدافعين عن القضية الفلسطينية، وقد أوضح الشريف بأنه قد ذهب في بداية أحداث 1948 إلى يافا للمشاركة في المقاومة في فلسطين في حرب 1048 قبل أن ينتمي إلى تنظيم الإخوان المسلمين، وللإطلاع حول الموضوع، يمكن الاطلاع على الحوار الذي أجرته قناة (حوار) مع المناضل كامل الشريف تحت عنوان «مراجعات».

د. محمد أبو حميد

بهذه الحكومة إلى حل هذه الحركة واعتقال قياداتها، فزاد ذلك من المتشككين بتوجهات النظام المصري الجديد.

ويمكن القول بأن صورة هذا النظام لم تتضح إلا بعد حادثة فبراير 1955، هذه الحادثة التي أدت إلى قيام الحكومة المصرية بالرد على العدوان الصهيوني، والتعبير عن موقفها السياسي بشكل واضح، مما زاد من التفاف الجماهير الفلسطينية في قطاع غزة حولها، فأثر ذلك إلى حد كبير على مكانة الأحزاب في القطاع.

التطور السياسي في القطاع وثورة 23 يوليو 1952 م:

أخذت الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة في الصعود والتطور والتعبير عن نفسها بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة من 1952 وحتى 1958، ويعود ذلك إلى الأحداث الهامة التي فرضت على القطاع وأهمها الاعتداءات الصهيونية المتكررة، لا سيما «عدوان 1956» والذي أدى إلى استشهاد العديد من أبناء القطاع، إضافة إلى المحاولات السياسية الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية عبر مشاريع التوطين، كما أن الأحداث التي وقعت في المنطقة العربية بشكل عام ساهمت إلى حد كبير في تصاعد الحركة الوطنية الفلسطينية، فمقاومة الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ومقاومة الثورة المصرية لسياسة الأحلاف التي تبنتها الإدارة الأمريكية، أدت إلى نمو وتصاعد الحركة الوطنية الفلسطينية في القطاع، فقد ساهم تطور الأحداث في المنطقة العربية في نمو الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث أدى تصاعد الأحداث في المنطقة العربية في الخمسينيات إلى تبلور الوعي العربي تجاه القضايا العربية المشتركة، مما ساهم في بروز المد القومي في الساحة المصرية حيث أصبحت مصر رائدة الكفاح العربي ضد الاستعمار، وداعية للمشروع القومي العربي.

وبهذا التطور على الساحة العربية بشكل عام والساحة المصرية بشكل خاص، تصاعد النضال الفلسطيني، وقد ساهم الترابط العضوي بين مصر وقطاع غزة في بلورة ذلك.

ولا بد من التذكير هنا بتأثير «النكبة الفلسطينية» على ما جرى في مصر من تحول سياسي، فمعظم الضباط الأحرار شاركوا في حرب فلسطين، وتأثروا بالهزيمة التي لحقت بالعرب هناك، حيث يقول خالد محي الدين وهو أحد هؤلاء الضباط حول ما جرى في فلسطين: «لم أزل حتى الآن، وكلما عدت بالذاكرة إلى جلستنا الأولى في بيت عبد الناصر بكوبري القبة وإلى ما تلاها من جلسات، لم أزل أتذكر جيداً كيف كانت حرب فلسطين هي الجرح الحقيقي في قلب كل منا». ويضيف «كان عبد الناصر في الفالوجا، حوصر، وصمد في خنادقها، تفتحت مواهبه العسكرية والقيادية، وبرز كضابط شجاع ووطني قادر على الصمود والتضحية، وعلى امتلاك رؤية استراتيجية صافية، فقد كان يرى ضرورة إيجاد سبيل للانسحاب من الفالوجا حتى لا تصبح القوات المصرية المحاصرة ورقة في يد المفاوض الإسرائيلي». (2)

وقد شارك معظم الضباط الأحرار في حرب فلسطين، ومنهم: زكريا محي الدين، وصالح سالم، وعبد المنعم عبد الرؤوف، ولطفي واكد، وحسين فهمي عبد المجيد، وكمال الدين حسين، ومحمد نجيب. كما أن البيان الأول للثورة قد تضمن فقرة عما جرى في فلسطين، حيث جاء في هذا البيان «بأن التأمير على الجيش في حرب فلسطين من الحكومة والمرقشين والخونة يدفعنا للقيام بهذا التحرك». (3)

لقد عززت حرب فلسطين نجاح الثورة المصرية، وهيأت المناخ الملائم لهذا التحول، لا

وقد أشار كاتب المقال أ. محسن صالح، إلى أن نشاط الإخوان في قطاع غزة كان سرياً، إلا أن ذلك لم يمنع الإخوان من الاستفادة من الضباط الإخوان والمتعاطفين معهم في الجيش المصري لتدريب شباب الإخوان القادمين من غزة في معسكرات شبه عسكرية وكشفية حفاظاً على السرية، كما أشار إلى أن الشباب مثل خليل الوزير وعبد الله صيام وحمد العايدي قد قاموا بتنفيذ عدة عمليات أشهرها عملية (خزان زوهر) في 2-23 1955، مشيراً في الوقت نفسه إلى النظام الخاص التابع للإخوان الذي كان يهدف إلى تجنيد الشباب في صفوف الإخوان وتدريبهم للقيام بعمليات عسكرية، ولم يشر الكاتب إلى الفترة الممتدة خلال العام الأول للثورة المصرية، والتي كانت فيها علاقات الإخوان مع قيادات الثورة جيدة، مما سمح لهم بنشاط مكثف في قطاع غزة مكنهم من تجنيد بعض الشباب.

ورداً على ما ورد في المقال، فإنه ووفقاً للوثائق، فإن العمل العسكري لمجموعة خليل الوزير قد بدأ بعد الخلاف مع قيادة الإخوان الذين حسب ما ذكره خليل الوزير خرجوا من تنظيم الإخوان بسبب رفض قيادتهم السماح لهم بالعمل العسكري وتأجيله، وتوجيه أولويتهم في تلك الفترة نحو إسقاط نظام عبد الناصر.

لذا أثرت في هذه المقالة نشر جزء من دراسة علمية لي تناولت هذا الموضوع بشكل علمي وموثق، بغرض تعميم الفائدة والمعرفة، لأن هذه الأحداث هي جزء من التاريخ الفلسطيني الذي هو حق لأبنائه وللأجيال الصاعدة خاصة الباحثين والطلاب.

قطاع غزة بين الصمود والمقاومة

1952 - 1958

اتسمت هذه المرحلة من تاريخ قطاع غزة بتبلور الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث تمكنت القوى الوطنية والأحزاب السياسية من الخروج من حالة اليأس والإرباك التي سادت خلال السنوات الأربع التي تلت نكبة عام 1948، كما ظهرت أحزاب جديدة كامتداد للأحزاب العربية القومية (حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب) مما أحدث تطوراً فكرياً وسياسياً في القطاع ساهم في بلورة رؤى مشتركة وفهم واضح لطبيعة الصراع مع الحركة الصهيونية، وفي هذا السياق لا يمكن لنا إغفال التطور السياسي الذي وقع في مصر على أثر ثورة 23 يوليو 1952 م، فقد أحدثت الثورة المصرية صدى في العالم العربي بشكل عام، وأخذ العرب ينظرون إلى نجاح حركة الضباط الأحرار في القضاء على النظام الملكي في مصر بداية ليقظة عربية جديدة، فالثورة المصرية جاءت رداً على ما حل بفلسطين من نكبة وضياح رغم أن لها أسبابها الداخلية.

وقد تباينت الأحزاب القائمة في القطاع في مواقفها تجاه الثورة المصرية، فحركة الإخوان المسلمين اعتبرت انتصاراً لتوجهاتها، أما الشيوعيون فكان لهم موقف مشكك بمصداقية هذه «الثورة» معتبرين أن السفارة الأمريكية لم تكن بعيدة عما جرى في مصر. (1)

وبغض النظر عن هذه المواقف، فالتغيير السياسي، وقيام النظام الجمهوري في مصر كان له آثاره الإيجابية على القضية الفلسطينية، رغم أن توجهات الثورة المصرية لم تتبلور بشكل واضح إلا في العام 1955، فخلال السنوات الثلاث الأولى لهذه الثورة لا سيما بعد الخلاف مع حركة الإخوان المسلمين في أواخر 1954 م، واتهام حكومة الثورة لحركة الإخوان بمحاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر في الإسكندرية «حادثة المنشية»، دفع

كبيرة من الشباب في عضويته، وعرف من الذين انشقوا عن حركات الإخوان: خليل الوزير، سعيد المسحال، معاذ عابد، كمال عدوان، محمد يوسف النجار، سليم الزعنون، عبد الفتاح حمود(9).

وهنا خرج أحد أعضاء التنظيم وهو خليل الوزير (10) وأعلن بأنه يجب أن تبقى فلسطين أولاً ثم أولاً (11)

ويروي أحد أعضاء التنظيم في ذلك الوقت سليم الزعنون، بأن خلافاً نشب خلال اجتماع الخلية التي ينتمي إليها خليل الوزير الذي تلقى دورة عسكرية في العريش على أيدي ضباط ينتمون إلى الإخوان، ويعملون ضمن صفوف القوات المصرية ومنهم الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف، والتي تضم أعضاء مصريين وفلسطينيين، وجاء الخلاف بعد أن تحدث الوزير عن ضرورة القيام بعمليات عسكرية ضد الاحتلال الصهيوني، إلا أن طلبه قوبل بالرفض، فقال لماذا إذن تعلمنا صنع المتفجرات وتدريبنا على استخدامها، فقالوا له هناك مسألة أهم وهي التخلص من جمال عبد الناصر، أو أن يموت الرجل (عبد الناصر) "ميتة ربه"، فرد الوزير: وهل نؤجل قضية فلسطين إلى أن تتحقق نهاية رجل لا يعرفها إلا الله وحده. (12)

وقد دفعت هذه الواقعة خليل الوزير إلى ترك جماعة الإخوان المسلمين، والاعتماد على العناصر الفلسطينية التي كانت معه للبدء بالقيام بأول عمل عسكري فلسطيني انطلاقاً من غزة في ديسمبر 1954م، حيث كانت أولى العمليات العسكرية التي قام بها خليل الوزير، ومعه محمد الإفرنجي، وحمد العائدي وآخرون (13). وقد انحاز لموقف الوزير ومن معه بعض رجالات الإخوان من الشبان، وساندهم الشيخ هاشم الخزندار التزاماً بشعارهم "فلسطين أولاً".

وقد أصبح هذا الشعار بداية تحول فكري لدى مجموعة كبيرة من الفلسطينيين في قطاع غزة، لا سيما وأن العديد منهم خرجوا من صفوف الإخوان المسلمين، وقد اعتبرت قيادة الإخوان أصحاب هذا التوجه بأنهم قد انشقوا عن الحركة وانحرفوا عن مبادئها، وقد كان هذا التحول بداية لظهور أفكار تدعو إلى حركة وطنية فلسطينية، وقد رافق هذا التوجه القيام بعمليات عسكرية ضد القوات والمصالح الصهيونية في فلسطين، مما كان له أثر واضح في مجريات الصراع فيما بعد.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»

ولدت حركة فتح في ظل وجود تيارات سياسية متعددة في الساحة العربية، مثل: الإخوان المسلمين والشيوعيين والبعثيين والقوميين العرب. ويفسر خليل الوزير أبو جهاد أبرز مؤسسي حركة فتح هذه الولادة بقوله «إن أكثر من اتجاه في الساحة الفلسطينية لم يقدم برنامجاً ثورياً يرتقي إلى مطالب وأهداف الجماهير الفلسطينية، فالإتجاه الأول كان ينتظر المخلص العربي صلاح الدين القادم بجيشه الجرار لتحرير فلسطين، إلا أن أصحاب هذا الإتجاه صدموا بالواقع العربي. أما الإتجاه الثاني، فكان يرى ضرورة بناء المجتمعات العربية على أسس جديدة، وقد اتجه أصحاب هذا الإتجاه نحو العمل الحزبي والقومي. وقد توزعت قطاعات مختلفة من أبناء الشعب الفلسطيني على هذه الأحزاب ظناً منها أنه إذا ما سيطر أحد هذه الأحزاب على السلطة في الأقطار المحيطة بفلسطين، فسوف يعني أنهم ملكوا زمام مجتمع عربي قوي وسليم يمكنه أن يكون لبنة أساسية في مواجهة الخطر الصهيوني وتحرير فلسطين. أما الإتجاه الثالث فكان يعتقد بأن الصراع الدولي سيؤدي إلى حرب عالمية ثالثة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي تنشأ في غمراتها إمكانية تحرير فلسطين» (14)*

وقد عبر هذا الوصف الذي تقدم به خليل الوزير عن حالة الإحباط واليأس والمرارة التي شعر بها الفلسطينيون بعيد النكبة.

وسرعان ما اصطدم خليل الوزير الذي سبق له أن انتمى إلى حركة الإخوان المسلمين مع التوجهات الإخوانية، وأخذ يفكر في أساليب جديدة، توحد الشارع الفلسطيني، فرأى أن السبيل الوحيد للخروج من حالة الإحباط هي الشروع بالعمل العسكري ضد القوات والمصالح الصهيونية، وذلك اعتباراً من العام 1954 م.

ويصف الوزير دوافع خروجه عن توجهات الإخوان بقوله: "حاولنا أولاً عبر الطرق الحزبية، لكننا كنا نصطدم بالعقليات الحزبية المتحجرة، وبالذوغما الفكرية التي كانت منتشرة في ذلك الوقت، والتي تتسم بضيق أفق ومحدودية التفكير، وكان الشاغل الرئيسي لتلك القيادات الحزبية هو إبعادنا عن العمل المباشر وإغراقنا في بحر الصراعات الجانبية، لذا قررنا في غزة التي كانت موقع تجربتنا الأولى السير في اختيارنا الثوري، حيث بدأت مجموعة طليعية بين عام 1953 - 1954 بالتجمع وتكوين حلقات النقاش، ومن ثم الانتظام ضمن أطر وخلايا. (15)

وبذلك يعتبر البعض من قيادات حركة فتح بأن انطلاقة الحركة تعود إلى العام 1954 م، بينما يرى البعض الآخر بأن تجربة خليل الوزير العسكرية في عامي 1954 - 1955 شكلت نواة لتوجهات فلسطينية وطنية جديدة، لا سيما بعد أن ابتعد بعض أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين عن التوجهات الإخوانية، ورأوا بأنه لا بد من وضع القضية الوطنية فوق الصراع الأيديولوجي والحزبي، والعمل من أجل إفساح المجال أمام كافة الفلسطينيين للعمل من أجل فلسطين، إلا أن هذا التوجه الوطني الجديد لم ينل رضى قيادات حركة الإخوان في القطاع، كما اتهم هؤلاء الذين يروجون لفكرة الخروج من صفوف الإخوان بأنهم عجزوا وضعفاء غير قادرين على تحمل أعباء العمل السري.

لذا يمكن القول بأن حركة فتح ظهرت في ذهن بعض الذين خرجوا من صفوف الإخوان المسلمين منذ العام 1955 م، إلا أن الخلاف بين التيارين لم يحسم إلا مع انطلاقة حركة

سيما أن الشعب المصري شعر بالموامرة على أبنائه في حرب فلسطين.

ورغم عدم إغفالنا للأسباب الأخرى التي هيأت لهذا التحول السياسي في مصر مثل (التدخل الأجنبي، والفساد، والاحتكارات التي يمارسها كبار الإقطاعيين)، إلا أننا نعتبر بأن نتائج حرب فلسطين تفاعلت وشكلت عاملاً قوياً أدى إلى تحولات فكرية وسياسية في الساحة المصرية.

وقد أتينا على ذكر كل ما سبق، لأن هناك من يعتقد بأن حرب فلسطين لم تكن سبباً لما جرى في مصر، ويدللون على ذلك بقول الرئيس جمال عبد الناصر: "ليس صحيحاً أن ثورة 23 يوليو قامت بسبب النتائج التي أسفرت عنها حرب فلسطين، وليس صحيحاً كذلك أنها قامت بسبب الأسلحة الفاسدة التي راح ضحيتها جنود وضباط، إنما الأمر، في رأيي، كان أبعد من هذا وأعمق أغواراً". (4)

ويضيف عبد الناصر في مناسبة أخرى "مرة أخرى، دعوني أنبه إلى أن الهزيمة في فلسطين والأسلحة الفاسدة لم تكن المنابع الحقيقية التي تدفق منها السيل، لقد كانت هذه كلها عوامل مساعدة على سرعة التدفق، ولكنها كما سبق أن قلت، لا يمكن أن تكون هي الأصل والأساس". (5)

ولا يفهم من كلام الرئيس عبد الناصر إلا أنه يريد أن يولي المسائل الداخلية في مصر الاهتمام الأكبر، وإن كان لا يقلل من قيمة القضية الفلسطينية ووزنها، إلا أننا نرى بأن تفاعلات حكومة الثورة منذ العام 1955 مع القضية الفلسطينية قد صاغت هوية التوجهات السياسية المصرية، هذه التوجهات التي أعطت عبد الناصر بعداً قومياً ودولياً، وأصبحت تشكل الجزء الأهم من تاريخ مصر المعاصر.

ومما لا شك فيه، أن هذا التاريخ الحافل بالصراع مع الحركة الصهيونية وحركة الاستعمار الإمبريالي، ومهما كانت توجهات الثورة المصرية وموقف الأحزاب الفلسطينية في قطاع غزة منها، قد أثرت بشكل واضح على مجرى الحياة السياسية لهذه الأحزاب، رغم الاختلافات التي أدت إلى الصدام، والتي كان من نتائجها الاعتقالات المستمرة لقيادات وأعضاء الأحزاب الفلسطينية، لا سيما الإخوان المسلمين والشيوعيين، وبرغم كل ذلك إلا أن هذه المرحلة أدت إلى تنامي الحياة السياسية والحزبية في القطاع.

الإخوان المسلمون:

كان الإخوان المسلمون قد بدأوا في أول عامين للثورة يتحركون ويتصرفون في قطاع غزة وكانهم «حزب السلطة»، ونجحت حركة الإخوان في استقطاب العديد من أبناء القطاع لا سيما من فئة الشباب والطلاب خلال عامي 1952-1954 م، مستفيدة من العلاقات الودية مع قيادة الثورة، وقد قامت حركة الإخوان المسلمين في القاهرة بإرسال بعثات دينية رسمية إلى القطاع عرفت باسم بعثة «الوعظ والإرشاد»، وكان يقود البعثة عناصر من قيادات الإخوان، ومنهم الشيخ محمد الغزالي والشيخ محمد الأباصيري والشيخ جعفر، وقد قام هؤلاء بالإضافة إلى عملهم في الوعظ والإرشاد بالعمل على تواصل العلاقة بين تنظيم الإخوان في مصر والتنظيم في قطاع غزة، كما أنهم لعبوا دوراً في تحسين العلاقة بين تنظيم الإخوان المسلمين في القطاع والإدارة المصرية هناك. (6) كما برز دورهم في استقطاب العديد من طلاب قطاع غزة، وقد اهتم هؤلاء الطلاب بالدور النقابي، وكان لهم دور في تأسيس رابطة طلبة فلسطين في القاهرة والتي أصبحت تجسد حالة وطنية تعبر عن طموحات الفلسطينيين في المقاومة، وضرورة أخذ زمام المبادرة، وقيادة الفلسطينيين لأنفسهم بعيداً عن الأنظمة العربية، وأصبحت صحيفة صوت فلسطين التي تصدرها الرابطة منبراً هاماً للتحريض على الكفاح والدعوة إلى التلاحم في مواجهة المخططات الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية خاصة مشاريع التوطين. (7) وقد كان لهؤلاء دور وطني من خلال زيارتهم الدورية لقطاع غزة.

وتولى تنظيم الإخوان في قطاع غزة تنظيم توزيع المساعدات التي كانت ترسلها حكومة الثورة إلى اللاجئين من سكان القطاع "قطار الرحمة"، وهي عبارة عن مساعدات عينية من أبناء الشعب المصري إلى إخوانهم الفلسطينيين.

وقد تمكنت حركة الإخوان بفضل هذه العلاقة المتميزة مع حكومة الثورة من تشكيل وحدات تنظيمية علنية إضافة إلى بعض الكنائس بهدف تدريب الشباب على القتال وتعبئتهم تعبئة جهادية، وكان من أبرز هذه الكنائس كتيبتا الفداء والحق التي انتمى إليها كل من خليل الوزير، سليم الزعنون، صلاح خلف، كمال عدوان، سعيد المزين، معاذ عابد، وأسعد الصفاوي.

ولم تدم فترة الوفاق بين الإخوان المسلمين والحكومة المصرية طويلاً، حيث تدهورت العلاقة على أثر محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر في الإسكندرية "حادثة المنشية" (نوفمبر 1954)، حين اتهمت الحكومة المصرية حركة الإخوان المسلمين بالمسؤولية عنه هذه العملية الفاشلة، مما دفعها للإعلان عن حل الحركة، وملاحقة أعضائها وتقديمهم للمحاكمة، وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات على حالة الإخوان المسلمين في قطاع غزة، فأصبح التنظيم يعمل بشكل سري، إلا أن تفجرت أزمة داخل التنظيم أدت إلى تراجع قدرته وفعاليتها، وتتمثل هذه الأزمة في قيام العديد من الشبان برفض توجهات قيادة الإخوان المسلمين، حيث تراجعت حركة الإخوان بعد خلافها مع حكومة عبد الناصر عن منطلقاتها وأهدافها المتعلقة بالجهاد في سبيل إلى فلسطين، هذه المنطلقات التي دفعت بالعديد من هؤلاء الشباب للالتحاق بالحركة، فقد أصبحت أولويات الحركة مجابهة الحكومة المصرية. (8)

وبذلك تراجعت فلسطين عن موقع الصدارة في "فكر الإخوان" وحل محلها الصراع مع السلطة في مصر، وهكذا وضع هذا التنظيم بنفسه حداً نهائياً لإمكانية استمرار مجموعات

الأهداف الفلسطينية في القضاء على الكيان الصهيوني، وبذلك اتسعت قاعدة حركة فتح. كما تلقت حركة فتح دعماً من بعض الدول مثل الجزائر التي فتحت مكتباً لحركة فتح ترأسه خليل الوزير، وشكلت قاعدة لتدريب أبناء الحركة على أراضيها، وسهلت اتصال قيادتها بزعماء حركات التحرر في العالم مثل تشي غيفارا، وشوان لاي، والجنرال أوفغين جياب. وقد مكن انتصار الثورة في الجزائر حركة فتح من إقامة علاقات مع حركات التحرر العالمية، وكانت أهمها العلاقة مع الصين التي بدأت قبل انطلاقة حركة فتح في العام 1965 م. حيث قام وفد فلسطيني مؤلف من ياسر عرفات وخليل الوزير بزيارة إلى بكين، حيث أقيم مهرجان شعبي هناك للتضامن مع فلسطين حضره ماوتسي تونغ، وشوان لاي، وألقى خلاله ياسر عرفات كلمة تاريخية. كما أدت هذه الزيارة إلى تقديم الصين الدعم العسكري من أسلحة ودورات عسكرية لأعضاء فتح، مما ساهم في نمو الحركة وانطلاقها، وفق برنامج سياسي قائم على ثلاثة مبادئ، هي: تحرير فلسطين، الكفاح المسلح هو أسلوب التحرير، والاستقلالية التنظيمية عن أي نظام أو تنظيم عربي أو دولي، وبذلك أفسحت فتح المجال لأبناء الشعب للانخراط فيها بغض النظر عن خلفياتهم السياسية والفكرية السابقة.

”فتح“ بشكل رسمي في الأول من يناير 1965 م، حيث رفضت قيادة الإخوان مباركة انطلاقة هذه الحركة أو المشاركة فيها، وأصبحت عمليات فتح العسكرية تثير حقد العناصر الإخوانية المعارضة، ويذكر بأن محاولة جادة قام بها أسعد الصفاوي أحد كوادر الإخوان لإنهاء هذا الخلاف، وذلك باستفتاء أحد كبار رجالات الإخوان في موضوع الخلاف وهو على أبو رقيق الذي أفنى بأن على الفلسطينيين أن يعملوا أولاً لتحرير وطنهم من خلال تمسكهم بعقيدتهم الإسلامية، ولتحقيق ذلك لا يمكن الانتظار حتى تنتصر الدعوة الإسلامية. (16) وبذا تشكل الموقف الأيديولوجي لحركة فتح، والقائم على تحرير فلسطين أولاً، والذي تناقض مع الفكر القومي العربي الذي رأى في تحقيق الوحدة العربية أولاً أساساً لتحرير فلسطين، بينما رأت ”فتح“ عكس ذلك ورفعت شعارها بأن تحرير فلسطين هو الطريق لتحقيق الوحدة العربية (17). وقد لاقت هذه الأفكار الفتاوى استحساناً من العديد من الشباب في وقت كانت في الساحة تغص بالأفكار الحزبية الدينية والقومية والاممية.

وفي فبراير 1955، ظهرت توجهات مشابهة في القاهرة، حيث تمت الدعوة إلى اجتماع سري هناك دعا إليه خمسة من أعضاء رابطة الطلبة الفلسطينيين ممن عرفوا بانتمائهم إلى حركة الإخوان المسلمين، وذلك للباحث في تشكيل نواة تنظيم وطني فلسطيني، وهؤلاء هم ياسر عرفات ”رئيس الرابطة“، صلاح خلف (أمين السر)، عبد الفتاح حمود (نائب الرئيس)، كمال عدوان (عضو)، وخميس شاهين (عضو). وناقش المجتمعون ضرورة الشروع في العمل المسلح بدلاً من العمل السياسي، إلا أنهم أجمعوا على ضرورة تأجيل ذلك لحين تخرجهم من الجامعة لتوفير الظروف اللازمة لذلك، وبالفعل فقد توجهوا بعد تخرجهم إلى دول الخليج ”الكويت وقطر“ لبدءاً في تشكيل التنظيم في الكويت، وذلك بعد أن التحق بهم خليل الوزير في أواخر 1957، حيث تشكلت القاعدة التنظيمية الأولى التي كانت على اتصال مع مجموعات في كل من مصر وغزة والأردن وسوريا ولبنان والسعودية وقطر والعراق. (18) ويعتبر كل من سليم الزعنون، وكمال عدوان أن فكرة إنشاء الحركة تعود إلى تجربة حركة المقاومة الشعبية في غزة التي انطلقت ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي في نوفمبر 1956، حيث يعتبر سليم الزعنون بأن هذه التجربة وضعت أساساً حقيقياً لحركة فتح من خلال اجتماع عقد في حي الزيتون بمدينة غزة (19).

ويقول كمال عدوان: ”بسقوط غزة في أيدي الاحتلال في أكتوبر 1956، بدأت مرحلة جديدة، حيث وجد شعبنا نفسه فيها وجهاً لوجه أمام مسؤولياته، وأمام قسوة المواجهة، وتحت ضغط الرصاص الموجه إلى صدور هذا الشعب، تبلورت أفكاره واكتمل تصوره لنوع المعركة واحتياجاتها، وولدت من خلال وحدة الرصاص المرحلة الجديدة من التفكير الفلسطيني (20).

وقد رأى صلاح خلف ”أبو إياد“ (21) بأن حركة فتح قد بدأت تعمل بشكل فعلي اعتباراً من العام 1959، حيث عقد اجتماع سري في الكويت ضم العديد من المناضلين الذين قدموا من أماكن مختلفة ولا سيما السعودية وقطر ومنهم محمد يوسف النجار، وكمال عدوان ومحمود عباس. (22)

ويمكن القول بأن أيّاً كان تاريخ تأسيس حركة فتح، إلا أن المعروف أن هذه الحركة عملت بشكل سري منذ العام 1955، وأصدرت في العام 1959 مجلة ”فلسطيننا“ في بيروت، ونشطت أعضاؤها في العمل السياسي ولا سيما في الساحة الجزائرية، حيث تمكن خليل الوزير من فتح مكتب في العاصمة الجزائر في العام 1963، إلا أن انطلاقتها الفعلية بدأت في الأول من يناير 1965 وذلك بعمل عسكري ضد المنشآت الصهيونية.

وخلال الفترة الزمنية الممتدة من العام 1958 وحتى 1964 التحقت مجموعات فلسطينية مختلفة بهذه الحركة، وكانوا في غالبيتهم من أبناء قطاع غزة، ومن هذه المجموعات:

أولاً: مجموعة الكويت: والتي ضمت ياسر عرفات، وخليل الوزير، وصلاح خلف، وهاني القدومي، وخالد الحسن، ويوسف عميرة وعادل عبد الكريم.

ثانياً: مجموعة قطر: والتي تكونت من كمال عدوان، محمد يوسف النجار، محمود عباس، سعيد المسحال ورفيق النتشة.

ثالثاً: مجموعة السعودية: وتضم عبد الفتاح الحمود، وعلي السيد، سعيد المزين، معاذ عابد، أحمد وافي.

رابعاً: مجموعة ألمانيا: وتكونت من بعض الطلاب الفلسطينيين، ومنهم: هائل عبد الحميد، هاني الحسن، أمين الهندي، عبد الله الافرنجي، ونيل نصار، وكان هؤلاء قد شكلوا تنظيمًا خاصاً بهم أسموه «طريق العودة»، وذلك قبل أن يلتحقوا بحركة فتح في العام 1964 م.

خامساً: مجموعة غزة: وهم في معظمهم على علاقة بالمجموعات السابقة لا سيما مجموعات السعودية وقطر والكويت، حيث عملوا سويًا في حركة الإخوان المسلمين في غزة أو رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة ومنهم: صلاح خلف «الذي غادر إلى الكويت، فتحي البلعاوي، أسعد الصفاوي، عوني القيشاوي، سليم الزعنون، محمد حسن الافرنجي، وماجد صادق المزين (23).

وقد لقيت حركة فتح خلال مرحلة الإعداد التي امتدت لعشر سنوات من 1955 - 1965 إقبالاً شديداً من الشباب الفلسطيني في أماكن تواجد، حيث بلغ عدد المنظمات الفلسطينية والتشكيلات النضالية التي انضمت إليها ما يقرب 35 منظمة وتشكيلاً، ويعود ذلك حسب ”صلاح خلف“ إلى طروحاتها السياسية الجريئة التي تعبر عن آلام ومعاناة الفلسطينيين، فالفلسطيني كان يبحث عن الطريق إلى فلسطين، وقد عبت فتح هذه الطريق من خلال موقفها الذي أخذ ينشر في صحيفة ”فلسطيننا“ (24).

كما شكل فشل الوحدة المصرية السورية في العام 1962 صدمة كبيرة للعديد من أبناء الشعب الفلسطيني، والذين على أثر ذلك رأوا بأن الاعتماد على الذات قد يؤدي إلى تحقيق

- (1) مقابلة شخصية مع عبد الرحمن عوض الله، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، مصدر سابق.
- (2) محي الدين، خالد (1992): والآن أتكلم، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص 45.
- (3) مقابلة مع البلعاوي، فتحي، 67 عاماً، من قيادات العمل الوطني الفلسطيني، 1991.
- (4) حوراني، فيصل (1987): عبد الناصر وقضية فلسطين، الطبعة الأولى قبرص، شرق ابرس، ص 6.
- (5) حوراني، المرجع السابق، ص 6.
- (6) أبو عمر، زياد (1987): أصول الحركات السياسية في قطاع غزة، الطبعة الأولى، فلسطين، عكا، دار الأسوار، ص 66.
- (7) البلعاوي، فتحي، مقابلة شخصية، 66 عاماً.
- (8) المسحال، سعيد، مقابلة شخصية، (72 عاماً) من مؤسسي حركة فتح، تونس مارس 1992.
- حيث يذكر أحد أعضاء حركة الإخوان وهو سعيد المسحال بأن حركة الإخوان قد منعتهم من أي عمل عسكري ضد إسرائيل آنذاك، ويضيف بأنه وبعض زملائه من الإخوان ومنهم عبد الله صيام والشيخ أحمد ياسين مؤسس حماس قد جمعوا مبلغ 220 جنيهاً مصرياً لشراء السلاح والإعداد لعمل مسلح، إلا أن مأمون الهضيبي والذي كان يعمل في غزة رئيساً لمحكمة الاستئناف وهو من قيادات الإخوان المسلمين رفض هذا التوجه وصادر المبلغ.
- (9) المسحال، سعيد، مقابلة شخصية، مصدر سابق.
- (10) خليل الوزير (1937 - 1988) هو من أوائل مؤسسي حركة فتح، وأول من قام بعمل عسكري ضد إسرائيل بعد النكبة، وكان المسؤول العسكري لقوات الثورة الفلسطينية، استشهد في تونس بتاريخ 16/4/1988 م.
- (11) حمزة محمد (1989): أبو جهاد أسرار بداياته وأسباب اغتياله، ط 1 ص 159.
- (12) سليم الزعنون، سليم (1999): صحيفة الأسواق، عمان، ص 1.
- (13) الإفرنجي، عبد الله، مقابلة شخصية، 62 عاماً، سفير فلسطين في جمهورية ألمانيا، 1991.
- (*) الوزير، خليل (1986): حركة فتح، البدايات 1 منشورات حركة فتح.
- (14) يعلق عوض الله وهو من أصحاب الاتجاه الثالث على ما ذكره الوزير بأن تحقيق الحقوق الوطنية وعودة اللاجئين يرتبط بتغيرات ثورية في الواقع العربي، مدعومة بتأييد المعسكر الاشتراكي وانتصاره على النظام العالمي، ذلك لأن النضال الوطني التحرري الفلسطيني هو جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية العالمية، ويضيف بأن الشيوعيين كانوا دوماً ضد اندلاع حرب عالمية وأدبياتهم تثبت ذلك على النطاق المحلي والإقليمي والدولي.
- (15) الوزير، خليل (1986): حركة فتح، البدايات 1، منشورات حركة فتح 1986 م.
- (16) أبو عمرو، زياد (1987): مرجع سابق، ص 88-87.
- (17) أبو عمرو، زياد (1987): مرجع سابق ص 88.
- (18) الشعبي: عيسى (1979): الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسسي 1947 - 1977، بيروت، مركز الأبحاث، ص 5.
- (19) الزعنون، سليم، مقابلة شخصية، مصدر سابق.
- (20) عدوان، كمال (1972): فتح الميلاء والمسيرة مجلة شؤون فلسطينية، بيروت عدد 17، ص 47.
- (21) صلاح خلف، وهو من مؤسسي حركة فتح ويعتبر من أهم رموزها، ولد في مدينة يافا 1933 واستشهد في تونس 14 يناير 1991.
- (22) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، الكويت، شركة كاظمة، ب.ت، ص 61.
- (23) أبو عمرو، زياد (1987): مرجع سابق، ص 98.
- (24) صلاح خلف، مقابلة شخصية، تونس، أغسطس، 1990.

الإثنين الحاسم

بقلم: سامي سرحان

الكنيست العرب الفلسطينيين من عشرة أعضاء إلى 13 عضواً، ما نسبته 30%، واليوم أنتم مدعوون إلى رفع عدد أعضاء الكنيست العرب الفلسطينيين مرة أخرى بنسبة 30%، أي أربعة أعضاء آخرين، وهو هدف ممكن بسهولة 17 نائباً، تضمن ذهاب نتنياهو إلى المحكمة وبقاء أهل المثلث في بلدهم الأصلي ومحيطهم الاجتماعي.

أهل المثلث والنساء العربيات الفلسطينيات من مختلف الطوائف الفلسطينية بإمكانهم كتابة المعادلة الحقيقية للتمثيل العربي الفلسطيني في الكنيست ليوم الإثنين الحاسم، ويقولون لبنيامين نتنياهو وجماعته المتطرفة باي باي، وأظن أن ذهاب نتنياهو سيتبعه فشل دونالد ترامب في إعادة انتخابه للرئاسة الأمريكية لفترة ثانية وعندها يتخلص الفلسطينيون من ترامب وتابعه أو من نتنياهو وتابعه وكذلك سيتخلصون من ذبول صفقة القرن وقانون القومية وقانون كامينس وربما تفتح أبواب السلام والاستقرار في فلسطين والشرق الأوسط والعالم.

افعلوها يوم الإثنين الحاسم، واخرجوا للتصويت للقائمة العربية المشتركة جماعات، واعطوا لذلك ساعة من وقتكم، ساعة بألف ساعة ويوما بألف يوم.

النواب العرب الفلسطينيين، ولما لم تثمر سياسة التحريض المتبعة منذ أكثر من عشر سنوات؛ لجأ نتنياهو إلى سياسة التودد للمواطن العربي وظهر لأول مرة في وسيلة إعلام عربية في الداخل ينثر الوعود ويعدد الإنجازات التي تحققت للمواطن العربي في عهده، وكان الذاكرة العربية الفلسطينية ضعيفة وقد نسيت قانون القومية العنصري وقانون كامينس وسياسيته التمييزية، بل نسيت ما جاء قبل أسابيع من خطة ترامب خاصة ما يتعلق منها بالمثلث والنقب وسياسة الترانسفير إلى المجهول التي يعد بها نتنياهو 350 ألف عربي فلسطيني.

أمام كل هذه الحقائق، لا بد من طرح السؤال التالي: لماذا لا يخرج الناخبون العرب يوم الإثنين القادم إلى صناديق الاقتراع منذ الصباح الباكر للإدلاء بأصواتهم للقائمة العربية المشتركة التي أثبتت تماسكها وحددت أهدافها رغم كل حملات التشكيك واختلاق الذرائع التي يبثها الإعلام الصهيوني بكل أدواته المرئية والمقروءة والمسموعة، ولا يخفى على المواطن الفلسطيني العادي السم الممزوج بالعتل والسهم الموجهة ضد القائمة المشتركة.

هناك مليون ناخب عربي فلسطيني، وهو عدد مساو تقريبا لعدد الناخبين الذين أعطوا أصواتهم لليكود، ولعدد الناخبين الذين أعطوا أصواتهم لحزب أزرق أبيض أبيض في الانتخابات السابقة، فماذا لو أن 70% من المصوتين العرب ضحوا بساعة من يوم الإثنين القادم واستيقظوا باكراً وتوجهوا إلى صناديق الاقتراع وأدلو بأصواتهم حصرياً للقائمة المشتركة! إن هذه الساعة تحدد مصير الأقلية العربية الفلسطينية الأصلية ومستقبلهم في وطنهم التاريخي وتحميمهم من حقد بنيامين نتنياهو وما يعيش في رأسه من أوامم وخزعبلات يستخدمها للحفاظ على كرسيه المتهوي في رئاسة الحكومة.

لا أحد يدرك أهمية الصوت العربي الفلسطيني أكثر من بنيامين نتنياهو، وكلنا يتذكر صرخاته التحريضية عندما خرج الفلسطينيون بكثافة لافتة في الانتخابات السابقة إلى صناديق الاقتراع في الساعات الأخيرة من يوم الانتخابات لينفذوا القائمتين العربيتين لتجاوزا نسبة الحسم المطلوبة.

القائمة المشتركة بإجماع عربي اليوم هي الصوت الممثل للعرب الفلسطينيين داخل الكيان الإسرائيلي، تحافظ على حقوقهم الوطنية وتطلعاتهم القومية وقضاياهم اليومية ومستقبلهم السياسي والاقتصادي والثقافي.

وكل نائب يضاف زيادة على القائمة المشتركة في انتخابات الإثنين القادم بعد سبعة أيام، هو مكسب ثمين للأقلية العربية الفلسطينية الأصلية في الكيان الإسرائيلي. لقد حققتم في الانتخابات السابقة إنجازاً مهماً برفع عدد أعضاء

سبعة أيام حاسمة حتى يوم الإثنين القادم موعد الانتخابات للكنيست الإسرائيلي (البرلمان) وهي انتخابات تاريخية غير مسبوقة، إذ هي الثالثة في غضون عام واحد ولم يستطع أي حزب صهيوني يميني متطرف أو صهيوني يساري أن يحصل على أغلبية 61 نائباً في الانتخابات السابقة تمكنه من تشكيل حكومة، ولعل نتائج الانتخابات السابقة التي حصلت فيها القائمة العربية المشتركة على 13 مقعداً مضيئة ثلاثة مقاعد إلى رصيدها السابق؛ كانت سبباً في عدم تمكن اليمين المتطرف بزعامه بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومته، إضافة إلى أسباب أخرى. رفعت القائمة المشتركة مقاعدها في الانتخابات السابقة بنسبة 30 بالمئة بوحدة المواطنين العرب الفلسطينيين في الكيان الإسرائيلي حول أهداف محددة أولها إفشال نتنياهو في تشكيل حكومة يمينية برئاسته نظراً لسياساته العنصرية وتحريضه المستمر على العرب الفلسطينيين في الداخل، وثانيها سن قانون القومية الذي يحرم المواطنين العرب الفلسطينيين من حق المواطنة في الكيان الإسرائيلي وهم أصحاب الوطن الأصليين، وثالثها قانون كامينس وسياسة هدم البيوت العربية الفلسطينية بدعوى عدم الترخيص والخروج على المخططات الهيكلية للقرى والمدن العربية، ورابعاً توجهات بنيامين نتنياهو وحكومته اليمينية السياسية تجاه القضية الفلسطينية، والتنكر لحل الدولتين وحرب عملية السلام وبتكتيف الاستيطان ومصادرة الأرض وتهويد القدس.

واليوم، ونحن على بعد بضعة أيام من موعد الانتخابات للكنيست؛ فإن أهداف بنيامين نتنياهو وسياسته اليمينية العنصرية ضد العرب الفلسطينيين في الداخل لم تتغير بل زادت وضوحاً وفق ما جاء في خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وصهره جاريد كوشنر المعروفة بصفقة القرن، والتي يجمع الساسة في العالم والمحللين السياسيين أن الصفقة هي من صنع بنيامين نتنياهو، إذ أن ساكن البيت الأبيض لا يدري أين هي باقة الغربية ومن يسكنها وما هي تطلعاتهم واهتماماتهم. وقد فرض نتنياهو المطارد والملاحق قضائياً على إدارة ترامب ونشر الخطة الصفقة قبل الانتخابات عليها تساهم في رفع نسبة المصوتين لحزبه الليكود اليميني والمستوطنين المتطرفين، وبالتالي يتمكن من تشكيل حكومة بزعامته ويحصل هو شخصياً على حصانة برلمانية بصفته رئيساً للوزراء إلى ما بعد نهاية مدة الكنيست.

لقد أدرك بنيامين نتنياهو أهمية كل صوت عربي في الانتخابات القادمة كما في الانتخابات السابقة التي اتبع فيها أسلوب الهجوم والتهديد والتحريض على المواطنين العرب الفلسطينيين، وما دفع المواطن العربي الفلسطيني إلى ردة فعل معاكسة، فخرج إلى صناديق الاقتراع وأحدث الفارق ب 30 بالمئة زيادة في عدد

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول

صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين

هاتف: +970 2 297 9717

فاكس: +970 2 297 9719

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

زوروا موقعنا الإلكتروني

www.alhadath.ps

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal

بالعربي النقاط



كافئ نفسك بذكاء مع برنامج نقاط العربي

الآن مع برنامج "نقاط العربي" بحلته الجديدة يمكنك
اكتساب النقاط عند إنجازك العديد من معاملاتك
المصرفية، حيث أصبح تجميع النقاط واستبدالها أسهل
من أي وقت مضى.

البنك العربي
ARAB BANK



النجاح مسيرة

الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333



بالنقل وجوال Ooredoo
1800333333



arabbank.ps



برنامج نقاط العربي

كافئ نفسك بذكاء



يرجى مسح ال QR Code
باستخدام هاتفك
الذكي للتفاصيل

تطبق الشروط والأحكام.